المشـهور أصوله ودلالاته في النحو العربي

دكتورة/سماسم بسيوني مطر

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ

[رَبِّ أَوْزِعْنِـي أَنْ أَشـكُرَ نِعْمَتـكَ الَّتِـي أَنْعَمـتَ عَلَـيَّ وَعَلَـى وَالِـدَيَّ وَأَنْ أَعْمـلَ صَالِحاً تَرْضَـاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيـكَ وَإِنِّي مِنْ الْمُسْلِمِـينَ]

" صدق الله العظيم "

جزء الآية 15 من سورة الأحقاف

مقدمـة

يعتبر الحكم بالمشهور من الأحكام الاجتهادية التي اتسعت دلالتها في النحو العربي ، حتى بات لا يدل دلالة دقيقة على ما تنطوي عليه المسألة النحوية ، فأحيانا يكون المشهور ضعيفا ، وأحيانا ينازعه غيره ، وأحيانا يستأثر بالمسألة تاركا مساحة من الاجتهاد في تحديد كنه المصطلح ومناط الشهرة فيه ، هل هي شهرة العالم ، أو شهرة القبيلة ، أو كثرة القائلين به ، أو غير ذلك ، مما يحوج إلى دراسة تلم أشتاته ، بغية الوقوف على الفروق الدقيقة في استعمال لفظ (مشهور) .

وقد استعمله سيبويه بمعناه اللغوي (الذيوع والانتشار) فقال في باب ما جاء من المصادر على فعول : وكاللعنة السبة، إذا أرادوا المشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة.(1)

ثم كثرت دلالته وتشعبت لدى المتأخرين منذ القرن الرابع الهجري كابن جني والسيرافي والزمخشري وابن مالك وغيرهم ، وصولا إلى المعاصرين كعباس حسن وغيره من المحققين ، حيث كان التعويل على الشهرة محل رعاية العلماء منذ بدئ بتدوين اللغة ، بظهور المعاجم منذ أواخر القرن الثاني وحتى أواخر القرن الرابع ، حيث كانوا يميزون بين المشهور وغير

(1) الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (180هـ) تحقيق - عبدالسلام محمد هارون - مكتبة الخانجي، القاهرة - الثالثة، 1408 هـ - 1988م (4/ 43)

المشهور من اللغات المسموعة عامة . (1)

ولم أجد فيما أعلم من تناول هذا الحكم ووقف على دلالته ، اللهم إلا دراسة الباحث نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي . التي تقدم بها إلى كلية التربية . جامعة بغداد ، لنيل درجة الما جستير ، وعنوانها (الاحكام التقويمية في النحو العربي . دراسة تحليلية) ، حيث تماست مع عنوان البحث في صفحة واحدة من المبحث الثاني في الفصل الأول ، مما دفعني إلى المضي قدما في البحث عن دلالات مصطلح (المشهور) (2) على الرغم من كثرة دورانه في كتب النحو قديمها وحديثها .

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يخرج في مبحثين : أولهما عن (أصول الشهرة في النحو العربي) ، ويعني بـ تعريف المصطلح في اللغة والشرع واصطلاح النحويين ، عارضا كثيرا من الصور الاشتقاقية التي كان يدور عليها المصطلح في كتب النحو ، ثم كان الحديث عن أسباب الشهرة في النحو العربي ، والتي كانت تدور بين شهرة العالم أو شهرة اللغة ، أو شهرة القائلين بالرأي ، ثم كان الحديث عن أشهر الصيغ التي دار حولها المصطلح (كاشتهر ، والأشهر ، ومشهور) ، ثم كان الحديث عن صور الشهرة ، المقترنة إما بالحكم النوعي (كالأشهر الأجود) ، أو بالحكم الكمي (كالأشهر الأكثر) ، أو بالحكم الوصفي (كالمشهور الفصيح) .

والثاني عن (دلالات المشهور في النحو العربي) ويعنى برصد أهم المعاني التي كانت تدور حولها الشهرة كدوران المصطلح حول معنى (الشائع) أو (الكثير) أو(المطرد) (3) أو (الراجح) ، وقد مثلت لكل دلالة ببعض الأمثلة التي ورد فيها المصطلح ، مؤيدة ذلك بالنصوص والشواهد .

ثم ختمت البحث بخاتمة ضمنتها خلاصة لأهم ما توصل إليه البحث من نتائج ، مع ثبت بأهم المراجع التي استعنت بها في الدراسة ، ثم فهرست لموضوعات البحث فهرسة إجمالية .

---

(1) دراسات في النحو ـ صلاح الدين الزعبلاوي ـ موقع اتحاد كتاب العرب صـ 260 ، 261 .

(2) هناك دراسة تماست مع العنوان في صفحة واحدة ،من المبحث الثاني في الفصل الأول من رسالته (الاحكام التقويمية في النحو العربي . دراسة تحليلية) للباحث نزار بنيان شمكلي ضمد الحميداوي . رسالة ما جستير . كلية التربية . جامعة بغداد .

(3)اطرد : تتابع وتسلسل ، وكل شَيْء اتّبع بعضُه بَعْضًا فقد اطّرد، وَمِنْه اطّردَ لي الكلامُ، إذا اتّسق لي على مَا أريده. جمهرة اللغة (د رط)

المبحث الأول

أصول الشهرة في النحو العربي

يعد المشهور أحد أحكام القبول(1) التي شاعت في النحو العربي باعتبارات ودلالات متعددة ، لا تبتعد كثيرا عن أصل وضعه في اللغة أو الشرع ، فقد دار المعني اللغوى لمادة (شهر) حول الوضوح ، فـ " الشِّينُ وَالْهَاءُ وَالرَّاءُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى وُضُوحٍ فِي الْأَمْرِ وَإِضَاءَةٍ. مِنْ ذَلِكَ الشَّهْرِ، وَهُوَ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ الْهِلَالُ، .. وَالشُّهْرَةُ: وُضُوحُ الْأَمْرِ. وَشَهَرَ سَيْفَهُ، إِذَا انْتَضَاهُ، وَقَدْ شُهِرَ فُلَانٌ فِي النَّاسِ بِكَذَا، فَهُوَ مَشْهُورٌ، وَقَدْ شَهَرُوهُ. (2)

ومن الوضوح جاء معنى إبراز النقائص في قول ابن منظور : " شهر: الشُّهْرَةُ: ظُهُورُ الشَّيْءِ فِي شُنْعَة حَتَّى يَشْهَره النَّاسُ. وَفِي الْحَدِيثِ:مَنْ لَبِسَ ثَوْبَ شُهْرَة أَلبسه اللَّهُ ثوبَ مَذَلَّة. (3)ابْنُ الأَعرابي: والشُّهْرَةُ الْفَضِيحَةُ؛ أَنشد الْبَاهِلِيُّ: (4)

---

(1) الحكم في اللغة بِضَم الْحَاء وَسُكُون الْكَاف : القضاء ، وأصله المنع ، وفي العرف : أثر الشَّيْء الْمُتَرَتب عَلَيْهِ ، وإسْنَاد أَمر إِلَى أَمر آخر إِيجَابا أَو سلبا. دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون - القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القرن 12هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص - دار الكتب العلمية - لبنان / بيروت - الأولى، 1421هـ - 2000م (2/ 35) ، والمصباح المنير - أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (تـ نحو 770هـ) - المكتبة العلمية – بيروت (ح ك م) 145/1 ، وينظر : جمهرة اللغة ، ومقاييس اللغة - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (تـ 395هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون - دار الفكر عام النشر: 1399هـ - 1979م (ح ك م)

وينقسم الحكم النحوي إلى: واجب , وممنوع , وحسن , وقبيح , وخلاف الأولى , وجائز على السواء.، وينقسم باعتبار طبيعته ووظيفته إلى رخصة وغيرها [وغيره].والرخصة: ما جاز استعماله لضرورة الشعر ويتفاوت حسنا وقبحا. الاقتراح في أصول النحو - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (تـ 911هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) - دار القلم، دمشق - الأولى، 1409 - 1989 م (ص: 31)

وقال الشيخ جمال الدين بن هشام:" اعلم أنهم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا. فالمطرد لا يتخلف. والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتخلف. والكثير دونه. والقليل دونه. والنادر أقل من القليل". الاقتراح في أصول النحو ط القلم (ص: 99)

(2)مقاييس اللغة (3/ 222)

(3) مسند أحمد بن حنبل - أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (تـ241هـ) تحقيق أحمد محمد شاكر - دار الحديث – القاهرة - الأولى، 1416 هـ - 1995 م (5/ 480)

(4)لسان العرب - محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (711هـ) - دار صادر - بيروت - الثالثة - 1414 هـ (فصل الشين المعجمة)، والبيت من بحر الطويل ، وشهر المليساء : شهر بين الصفرية والشتاء ، أو نصف النهار ، وهو وقت تنقطع فيه الميرة . المخصص لابن سيدة 266/4

أَفِينَا تَسُومُ الشَّاهِرِيَّةَ بَعْدَ مَا بدا لكَ مِنْ شَهْرِ المُلَيْساء كَوْكَبُ؟

ومن ثم كان المعنى اللغوي لا يضيف إلى الشهرة فضل مدح أو ذم إلا بقرينة تدل عليه ،.. قال الرضي : بني الأمر على أن المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه ، وقد سماه سيبويه أيضا مضافا إليه لكنه خلاف ما هو مشهور (1)

والمشهورفي الاصطلاح : ما اعترف به جميع الناس أو جمهورهم أو جماعة من أهل الصناعة أو من غيرهم، إمّا لكونها حقّة جليّة كقولنا الضدان لا يجتمعان أو مناسبة للحقّ الجلي مع مخالفتها إيّاه بقيد جلي، فتكون مشهورة مطلقا وحقّا مع ذلك القيد (2)

ولكلّ قوم مشهورات بحسب آدابهم وعاداتهم، ولكلّ أهل صناعة أيضا مشهورات بحسب صناعاتهم تسمّى مشهورات خاصّة ومحدودة .(3)، فالمشهور عند أهل الشرع: اسم خبر كان من الآحاد في الأصل أي في الابتداء وهو القرن الأول ثم انتشر في القرن الثاني حتى روته جماعة لا يتصوّر تواطؤهم على الكذب فيكون كالمتواتر بعد القرن الأول. (4) ، ويرى بعض أصحاب الشافعي أنّه ملحق بخبر الواحد فلا يفيد إلّا الظّنّ (5)

وإذا كان أبو هلال قد فرّق دلاليا بين المعروف والمشهور في قوله :إَن الْمَشْهُور هُوَ الْمَعْرُوف عِنْد الْجَمَاعَة الْكَثِيرَة ، وَالْمَعْرُوف وَإِن عرفه وَاحِد يُقَال هَذَا مَعْرُوف عِنْد زيد وَلَا يُقَال مَشْهُور عِنْد زيد وَلَكِن مشهور عَن الْقَوْم(6) فإن النحاة لم يفرقوا بين المصطلحين في الدلالة على معنى الذيوع والانتشار ، قال الرضي في باب لا يندب إلا المعروف : " ويعنى

(1) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ـ الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ ـ تحقيق د. يوسف حسن عمر ـ 1975 م ـ جامعة قار يونس – ليبيا (2/202،201)
(2) كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ـ محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (تـ بعد 1158هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني ـ مكتبة لبنان ناشرون – بيروت ـ الأولى ـ 1996م (2/ 1552)
(3) المرجع السابق (2/ 1553)
(4) المرجع السابق (2/ 1181)
(5) المرجع السابق (2/ 1552)
(6) الفروق اللغوية ـ أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (395هـ) ـ حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم ـ دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر (ص: 95)

بالمعروف : المشهور علما كان أو لا " (1)

والملاحظ أن الحكم بالمشهور عند متأخري النحاة قد يعنى به الذيوع والانتشار ، وذلك كالمشهور من إعراب الأسماء الستة بالحروف نيابة عن الحركات(2) ، والمشهور من كون الكاف الجارة حرف تشبيه (3)

وكالمشهور في مضارع (نكل ينكُل) كقتل يقتل ، وحكى أبو عبيدة (نكِل ينكُل) ، وأنكره الأصمعي ، والمشهور نكَل ينكُل ، كقتل يقتل (4)

أولا. أسباب الشهرة

تتعدد أسباب الشهرة تبعا لطبيعة متعلقها ، فقد ترجع إلى شهرة العالم الذي قال بالرأي ، أو إلى إجماع العرب (شهرة اللغة)، أو إجماع النحاة في رجحانه (شهرة الرأي) ، إذ إن النحاة لم يجمعوا على شيء إلا لشهرته في كلام العرب ، وإجماعهم دليل على فصاحته كما قال الشاطبي(5) كما أن القول بالشهرة قد يرجع إلى قوة الدليل (القياس) ، أو المكانة العلمية للقائل به .

لكن هذه الأسباب تظل أسبابا غالبة في القول بالشهرة ، وليست قواعد صارمة يمكن اللجوء إليها في الفصل بين سبب وسبب ، لاحتمال تواتر بعض الأسباب في المسألة الواحدة ، كإعراب الأسماء الستة ، فقد تواترت فيها شهرة اللغة ، مضافا إليها كثرة القائلين ، فكان هناك الإعراب المشهور وهو (إعرابها بالحروف نيابة عن الحركات) وكان هناك الإعراب غير المشهور وهو (بالحركات المقدرة على الحروف ، أو لزوم الألف في جميع أحوالها) ، وهذه بعض أمثلة توضح أسباب الشهرة في كتب النحو العربي :

أ. ما اكتسب شهرته من شهرة العالم:

قد يكون القائل بالمشهور عالما واحدا ، ولكن يشتهر الرأي بين المتأخرين لمكانة العالم العلمية ، وعلو كعبه في الدرس النحوي ، وذلك نحو ما اشتهر بين المتأخرين من

(1) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ـ عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ) تحقيق ـ عبد الحميد هنداوي ـ المكتبة التوفيقية – مصر 1/ 136 .
(2) شرح الرضي على الكافية 1 / 136
(3) شرح الكافية 2 / 811
(4) شرح الرضي على الشافية 1/ 137 .
(5) 635/5

استعمال (حاشا) حرف جر ، لكونه مذهب سيبويه حيث قال: "وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء . (1)

ومن ذلك ما اشتهر بينهم من كون الضمير من أنت هو (أن) والتاء حرف دال على المخاطب المخصوص ، قال سيبويه : "وهذه الكاف التى لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع، والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أَدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعنى بمن لا يعنى(2)

ب . ما اكتسب شهرته من شهرة اللهجة :

قد تسهم اللهجة في شهرة بعض القواعد النحوية ، لكثرة الاستعمال ، فتكون هي الأفصح ، في حين بقي غيرها أقل شهرة ، بل قد يخرج عن سمات الفصحى ، فيصير نادر الاستعمال أو مهملا ، ومن ذلك قول أبي عبيد تعليقا على قوله تعالى : (فهل عسيتم إن توليتم) (3) : " القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرف اللغتين ولوكان (عسِيتم) لقرئت (عسِى ربنا) وما اختلفوا في هذا الحرف (4) وكذا قوله {عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ}(5) وقوله تعالى : {فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ أَوْ أَمْرٍ مِنْ عِنْدِهِ}(6) ، وأما كسرها مع الضمائر فقراءة نافع المدني وهي لغة نادرة ، وقال الفراء تعليقا عليها: "ولعلها لغة نادرة"(7)

ومن ذلك قول سيبويه في حكم الضمير المرفوع بـ (نعم) في باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمرا : واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في نعمَ، لا تقول: نِعْموا رجالا،

(1)الكتاب 349/2،
(2) الكتاب (1/ 442)
(3)سورة محمد 22 .
(4)حجة القراءات ـ عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (403هـ) ـ تحقيق سعيد الأفغاني ـ دار الرسالة 041/1
(5)سورة النساء: 48
(6)سورة المائدة: 25
(7)معاني القران ـ أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (207هـ)تحقيق ـ أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ، عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ـ دار المصرية للتأليف والترجمة ـ مصر ـ الأولى 26/3 وينظر: شرح الكافية الشافية ـ محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي ـ جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة ـ الطبعة الأولى 58/1 ،والمقاصد الشافيه في شرح الخلاصة الكافية) (شرح ألفية ابن مالك)ـ أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت 790 هـ) تحقيق مجموعة محققين ـ معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ الأولى 2007 م. 403/2.

يكتفون بالذي يفسره. (1)محتجا لذلك بالقياس قائلا : كما قالوا مررتُ بكلٍّ. (2) ، وقال الله عز وجل : {وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ} (3) ، فحذفوا علامة الإضمار ، وألزموا الحذف ، كما ألزموا نعم وبئس الإسكان ، وكما ألزموا خذ الحذف ، ففعلوا هذا بهذه الأشياء ، لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم " (4)

ومما اكتسب شهرته بسبب اللهجة اجتماع الاسم الظاهر مع الضمير فاعلا للفعل في قول السيوطي: "إِذا أسْند الْفِعْل إِلَى الْفَاعِل الظَّاهِر فَالْمَشْهُور تجريده من عَلامَة التَّثْنِيَة وَالْجمع نَحْو قَامَ الزيدان وَقَامَ الزيدون وَقَامَت الهندات وَمن الْعَرَب من يلْحقهُ الْألف وَالْوَاو وَالنُّون على أَنَّهَا حُرُوف دوال كتاء التَّأْنِيث لَا ضمائر وَهَذِه اللُّغَة يسميها النحويون لُغَة أكلوني البراغيث وَمِنْهَا قَوْله : (5)

تـــولى قتـــال المـــارقين بنفســـه وَقـــد أســـلماه مبعـــدٌ وحمـــيمُ

ومن ذلك قلب الثاء تاء أو العكس في قاله الزمخشري: " اتغار واثغار لُغَتَانِ فِي الافتعال من الثغر ، وَالْأَصْل اثتغار ، فإمَّا أَن تقلب الثَّاء تَاء وَهُوَ الْمَشْهُور فِي الِاسْتِعْمَال ، والقوى فِي الْقيَاس ، وَإِمَّا أَن تقلب التَّاء ثاء." (6)

ومثله في (حيص بيص) حيث قال ابن يعيش في باب معاني الألفاظ المركبة : "وفي "حيص بيص" لغات، قالوا: "حَيْصَ بَيْصَ" بالفتح فيهما، وهو الكثير المشهور. وأنشد الأصمعي لأُمَيةَ بن أبي عائذٍ الهُذَلي : (7)

---

(1)الكتاب (2/ 971)
(2)المرجع السابق (2/ 971)
(3)سورة النمل آية 78 .
(4)الكتاب (2/ 971)
(5)همع الهوامع (1/ 875)، والبيت من الطويل ، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه تحقيق د. محمد يوسف نجم ـ دار صادر صـ 691 ، وهو في الجنى الداني 571/1 /، وتمهيد القواعد 8951/4 ، والمارقين أي الخوارج ، من مرق السهم مروقا إذا خرج من الجانب الآخر ، وأسلماه : خذلاه .
(6)الفائق في غريب الحديث ـ أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (تـ 835هـ)تحقيق علي محمد البجاوي ـمحمد أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة – لبنان ـ الثانية (761/1)
(7)شرح المفصل شرح المفصل ـ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) ـ إدارة الطباعة المنيرية ـ مصر (3/ 841) يقال : وقع في حيص بيص إذا وقع في أمر لا يتخلص منه . جمهرة اللغة (ح ي ص) ، والبيت من الكامل ، وهو في إصلاح المنطق 1/ 03 ، والمحكم والمحيط الأعظم 151/3 ،(ل ح ص) ، واللحص : الضيق .

قـــد كنـــتُ خَراجًـــا ولوجـــا صَـــيرَفًا لـــم تَلْتَحِصـــنِي حَـــيْصَ بَـــيْصَ لَحـــاصِ

ومثله إجراء نحو (ثبات) مجرى جمع السلامة لمؤنث ، قال ابن مالك : "فالمشهور فيه جريه مجرى هندات ، ومن العرب من ينصبه بالفتحة، ومنه قول بعض العرب : سمعت لغاتَهم بالفتح (1).

ومما اكتسب شهرته من شهرة اللهجة كسر لام الجر مع الظاهر ، قال السيوطي : " الأشهر كسر لام الجر مع كل ظاهر إلا المستغاث، ومقابل الأشهر أن بعض العرب يفتحها مع الظاهر مطلقا ، فتقول : المال لَزيد " (2)

وقد يكتسب الحكم شهرته من الجمع بين فصحاء العرب وكلام النحاة ، قال الخفاف تعليقا على قول الزجاجي : (وكل ياء قبلها كسرة ، فإنها تسكن حال الرفع والخفض ، وتفتح في حال النصب) قلت : هذا الذي ذكر هو المشهور من كلام الفصحاء من العرب ، وهو المشهور من كلام النحاة ، وقد جاء في الشعر تحريكها في الرفع والخفض ، وقد جاء تسكينها في النصب ، قال الشاعر : (3)

لا بـــارك الله فـــي الغـــواني هـــل يصـــــبحن إلا لهـــــن مطلـــــب

أراد في الغواني ، وحرك الياء ضرورة ، وتسكينها في النصب أكثر في الشعر . (4)

ج ما اكتسب شهرته بكثرة القائلين:

غالباً ما يكون سبب شهرة القاعدة النحوية كثرة القائلين بها ، من ذلك ما ذكره بعضهم من أن تعلق (رب) بالفعل الماضي هو المشهور ورأي الأكثرين (5) ، ومثله زيادة باء

(1)شرح الكافية الشافية 58/1 .

(2) همع الهوامع 2/ 456 .

(3) البيت من (المنسرح) ونسب لعبد الله بن قيس الرقيات ، الخصائص 127/2 ، وشرح أبيات سيبويه - يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (تـ 385هـ) تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر عام النشر: 1394 هـ - 1974 م 14/2 ، ولسان العرب (فصل الغين المعجمة).وروي(لا بارك الله في الغوان) بحذف الياء ، وعليه فلا شاهد فيه.ينظر : التنبيه على حدوث التصحيف لأبي الحسن الأصفهاني 1 / 153 .

(4) المنتخب الأكمل صـ 975، 976 .

(5)همع الهوامع 2/ 438، وحاشية الصبان على شرح الأشمونى : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (تـ 1206هـ) - دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - الأولى 1417 هـ -1997م 2 / 743 .

التعجب ففيها مذهبان أشهرهما أنها زائدة ، وهذا مذهب أكثر النحويين (1)

ومثله بناء المنادى المفرد من نحو (يا زيدان) و(يا عمران) ، وما أشبه ذلك ، وهذا هو المذهب المشهور الذي عليه الجمهور من المتقدمين والمتأخرين " (2)

ومما اكتسب شهرته بكثرة القائلين إعراب المقرون بـ (أن) بعد أفعال المقاربة ، ففيه ثلاثة مذاهب : المشهور منها كونه خبرا ، وهو مذهب الجمهور ، وهو الدائر على ألسنة النحاة والمعربين ، ولا خفاء أنه المشهور. (3)

ثانيا . صيغ الشهرة

لم يكن التعبير بتركيب (ش هـ ر) على درجة واحدة من القوة عند النحاة ، فالذي نراه أن المصطلح كان يتدرج قوة وضعفا ، بحيث مثّل المصطلح سلسلة من الدلالات والأحكام النحوية ، لأن صور التركيب كانت تتنوع في دلالاتها في الاستعمال النحوي تبعا للصيغة التي صيغت بها ، فهناك من عبر باسم المفعول (المشهور) ، وقد استعمل اللغويون الشهير والمشهور بمعنى ، قال ابن هشام : " الخلاف في (عسى) و(ليس) شهير ، وفي (كان) غريب "(4) .

وهناك من عبر بصيغة التفضيل (الأشهر) ، وهناك من اكتفى بصيغة المبني للمجهول (اشتهر) ، ولكل صيغة منها دلالة تدل عليها ، على ما يعكسه البيان الآتي :

أولا . المشهور :

يعد لفظ المشهور أكثر دورانا في كتب النحويين من صيغ الشهرة الأخرى ، وذلك لكثرة استعماله بالمعنى اللغوي حتى عند متقدمي النحاة ، قال سيبويه : وقالوا لعنةٌ للذي يلعن. واللعنة المصدر. وقالوا: الخلق، فسووا بين المصدر والمخلوق...، وكاللعنة السبة، إذا أرادوا المشهور بالسب واللعن، فأجروه مجرى الشهرة. (5)

كما استعمل اللغويون الشهير والمشهور بمعنى ، قال الزبيدي:(والشَّهِيرُ والمَشْهُورُ:

---

(1)الجنى الداني في حروف المعاني ـ أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل ـ دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ـ الأولى 1992 م47/1 .

(2)شرح الشاطبي على الألفية 5/ 257 .

(3)ينظر : تمهيد القواعد 3 / 1272 .

(4) همع الهوامع 47/1 .

(5)الكتاب (4/ 43) وينظر : الأصول في النحو ـ أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ) تحقيق ـ عبد الحسين الفتلي ـ مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت 3/ 112 .

المَعْرُوف المكانِ المَذْكُورُ) ، يُقَال:رجلٌ شَهِيرٌ ومَشْهُورٌ ومُشَهَّرٌ،(1)،ومن ذلك ما ذكره السيوطي في إعراب المستثنى(2) :من أَن الْمُتَّصِل والمنقطع الْمُقدم والمؤخر الْمُوجب لَا يخْتَار فِيهِ الإتباع بل يجب النصب فِي الثَّلَاثَة فِي اللُّغَة الشهيرة ، نَحْو {مَا لَهُم بِهِ من علم إِلَّا اتِّبَاع الظَّن}(3)

وبعيدا عن الحكم بالشهرة الذي يعنى به الذيوع والانتشار عند متأخري النحاة وجدنا أن المشهور قد يستعمل **وصفا لبعض القراءات** ، وذلك مثل القراءة المشهورة "حاشى لله" بلا تنوين. فالوجه فيها أن يكون حاشا مبنيا لشبهه بحاشى الذي هو حرف، فإنه شبيه به لفظا ومعنى فجرى مجراه في البناء كما جرى "عن" في قوله:(4)

ولقد أراني للرياح دريئة من عن يميني تارة وأمامي

مجرى عن في نحو رويت عن زيد وأعرضت عن عمرو. (5)

ومثله: {قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاقَ}(6) فجعل: {إِبْرَاهِيمَ وإِسْمَاعِيلَ وإِسْحَاقَ} بدلًا من {أَبِيكُ}، إذ هو عنده بمنزلة {آبَائِكَ}، وهي القراءة المشهورة. (7)

وأما قراءة بعضهم: "وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحِبُكِ" (8) بكسر الحاء وضم الباء، فوجهت على تقدير صحتها بوجهين:أحدهما: أن ذلك من تداخل اللغتين في جزأي الكلمة؛ لأنه يقال: حُبُك –بضم الحاء والباء– وحِبِك –بكسرهما– فركب القارئ منهما هذه القراءة، قال ابن جني: أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء، فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة، فنطق بالباء

(1) تاج العروس من جواهر القاموس ـ محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (1205هـ) ـ مجموعة من المحققين ـ دار الهداية (12/ 263)
(2)همع الهوامع (2/ 255)
(3)سورة النِّسَاء: 751
(4)البيت من الكامل ، لقطري بن الفجاءة . شرح المفصل 500/4 ، وشرح التسهيل 93/2 ، وهو برواية (من عن يميني تارة وشمالي) في أسرار العربية 190/1 .والدريئة : حلقة يتعلم عليها الطعن ، أو ما يستند به الصائد ، وقد وردت (عن) في البيت اسما مجرورا بمعنى (جانب) ، وتبين ذلك بدخول حرف الجر عليه.
(5). شرح التسهيل ـ جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون ـ هجر للطباعة والنشر ـ القاهرة . الأولى 1990م (2/ 309)
(6)سورة البقرة: 331
(7)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ـ أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي ـ دار القلم دمشق . (2/ 41)
(8)سورة الذاريات: 7

مضمومة(1)

وكذلك ما استدل به النحاة على تعدية باء النقل بقوله تعالى: {ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ} (2) حيث قرأها بعضهم (أذهب الله نورهم) وَهِي بِمَعْنى الْقِرَاءَة الْمَشْهُورَة(3)

وقد يستعمل المشهور **وصفا لبعض الأبيات أو الروايات الشعرية** التي يستشهد بها على القاعدة ، فأما وصف البيت بالمشهور فمنه استشهادهم في حكاية الجملة بعد القول بالبيت المشهور وهو: (4)

تنـــــادوا بالرّحيـــــل غـــــدا وفـــــي ترحالهـــــم نفســـــي

فلولا أن المصنف جعل تقدير القول مذهب البصريين لقلت: إن مذهبهم هو – الذي ذكره ابن عصفور لأنه إنما يذكر مذهب البصريين ولا يعرج على قول الكوفيين. (5)

وكذلك استشهادهم على امتناع البدلية بالبيت المشهور الذى أنشده سيبويه للمرار الأسدى: (6)

أنـــا ابـــن التـــارك البكـــرى بشـــرا عليـــه الطيـــر ترقبـــه وقوعـــا

ف (بشر) هو تابع (البكرى) وتبعيته إياه على العطف لا البدل، وذلك لأن البدل في تقدير إعادة العامل ، و(التارك) لا يصح أن يضاف إليه ، إذ لا تضاف الصفة المقترنة بالألف واللام إلى عار منهما .

وأما جعله وصفا لرواية بعض الأبيات فمنه قول ابن هشام تعليقا على خروج إذا عن

---

(1)توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك - أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى 2008م (3/ 1512)

(2)سورة البقرة: 71

(3)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب - عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) تحقيق د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله - دار الفكر – دمشق - السادسة، 1985م (ص: 138)

(4) من مجزوء الوافر ، لم يعرف قائله ، وهو في سر صناعة الإعراب 244/1، شرح الرضي على الكافية 177/4 .

(5)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (3/ 1550)

(6)البيت من الوافر ، وهو من شواهد سيبويه . الكتاب 182/1 ، والأصول 135/1 بجر (بشر)، وللبيت رواية أخرى بنصب(بشرا) ، ينظر : شرح الكافية الشافية 1196/3 .

الشرطية ، تعليقا على قول الشاعر : (1)

إذا قَالَـــــت حـــــذام فأنصـــــتوها فـــإن القـــول مـــا قالـــت حـــذامِ

فِي رِوَايَة جمَاعَة وَالْمَشْهُور فصدقوها(2)

وقد يستعمل المشهور وصفا لأحد قولين ، من ذلك ما نقله أبو حيان عن الأخفش في العطف على عاملين ، حيث قال : " وأما الأخفش فعنه في هذه الصورة قولان: أحدهما: الجواز، وهو المشهور عنه، وهو مذهب الكسائي... والقول الثاني: المنع ، ذكره في كتاب المسائل له، وهو مذهب هشام، والمبرد، وابن السراج.

فعلى المشهور من مذهب الأخفش، ومن تبعه يجوز، وسواء أكان المجرور متقدمًا في المعطوف عليه نحو: إن في الدار زيدًا والحجرة عمرًا، أم متأخرًا نحو: إن زيدًا في الدار والحجرة عمرا، (3)

ونجدهم قد عولوا على الاستعمال المشهور في التبويب لبعض الأبواب وترك غير المشهور حتى ولو كان من لفظ سيبويه ، فقد عبر سيبويه عن مرفوع باب (كان) ومنصوبه باسم الفاعل واسم المفعول ، حيث قال قاصدا هذا الباب : " هذا باب الفعل الذي يَتعدّى اسمَ الفاعل إلى اسم المفعول ، واسمُ الفاعل والمفعولِ فيه لشيء واحدٍ(4)

والشائع في عرف النحويين التعبير عن مرفوع هذا الباب ومنصوبه باسم وخبر ، وأي التعبيرين استعمل النحوي أصاب ، ولكن الاستعمال الأشهر أولى ، ذلك منعا للبس والخلط في الأبواب النحوية . (5)

قال الرضي في باب الكلمة معناها وصلتها بالكلم : (ولا ينبغي أن يخترع في الحدود ألفاظ، بل الواجب استعمال المشهور المتعارف منها فيها، لان الحد للتبيين(6) ، فما وجد مشهورا

(1)البيت من الوافر وهو لزهير بن جناب الكلبي ، ويقال للحيم بن صعب . ينظر :المحكم والمحيط الأعظم (مقلوب ن ص ت)لسان العرب (فصل النون) ، والشاهد (فأنصتوها) ، والتقدير : فأنصتوا لها .

(2)مغني اللبيب عن كتب الأعاريب في خروج (إذا) عن الشرطية صـ 291.

(3)ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/رجب عثمان . مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب - الأولى 1998م - مطبعة المدني .2015/4

(4)الكتاب - (1/ 45)

(5)ينظر شرح التسهيل 1/ 337 .

(6)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (1/ 22)

عندهم، لا يتحاشي من استعماله في النثر والنظم، ساغ القياس عليه، كان له معارض أولا، لكن إن كان المعارض نادرا اطرح ذلك المعارض، وأعمل القياس فيما اشتهر، وإن كان مشتهرا مثله أعملا معًا، وما وجد عندهم غير مشهور بل كان نادرا (1) ، فإن كان لمعارضٍ أشهر ترك الأندر للأشهر، وإن لم يكن له معارض أصلاً أعمل، وإن كان إنما سمع في الشعر؛ إذ لم يقم دليل على أنه مما اختص بالشعر، فيحمل على أنه من مطلق كلامها، حتى يوجد ما يعارضه، ويدل على أنه مما اختص بالشعر. (2)

وقد عولوا على بعض الشواهد القرانية المشهورة بحكم ما ، لتكون دليلا عليه، وذلك كما في قوله تعالى : {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ} (3) ، والمراد أهل القرية ، فالآية قد اشتهر أمرها حتى صارت علما على جواز حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه ، إذ الأمر واضح فيها من جهة المعنى . (4)

وكذلك قوله تعالى {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ} ، حيث صارت الآية علما على جواز حذف حرف الجر ، حيث قامت الشهرة مقام الذكر (5)

وكذلك اشتراطهم شهرة الأساليب التي ورد بها حذف (كان) لتكون الشهرة دالة على المحذوف (6)

وقد تكون الشهرة قيدا في إدخال بعض الظواهر تحت قاعدة معينة ، فإذا ما ضعفت الشهره بعدت الظاهرة عن الباب المقصود ، يؤكد ذلك ما صرح به السيرافي في باب (العدول عن النصب على الاختصاص لضعف الشهرة) من أنهم جعلوها شرطا في الانتصاب على الاختصاص ، فلم يجعلوا (بنو أم البنين) من قوله : (7)

---

(1) لفظ الندور لا يقتضي السهولة وإنما يقتضي غاية القلة على الجملة .شرح الشاطبي على الألفية 414/7 .

(2)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (5/ 293) (5/ 294)

(3)سورة يوسف: 82

(4) شرح ابن يعيش على المفصل 192/2 .

(5) الألغاز النحوية - عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (تـ 911هـ)- المكتبة الأزهرية للتراث عام النشر: 1422 هـ - 2003 م صـ 19.

(6) شرح الشاطبي على الألفية 9/ 348 .

(7)من مشطور الرجز ، للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه تحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . الأولى 2004م صـ 59 والمدعدعة : الملآى . ينظر : جمهرة اللغة (د ف ف) ولسان العرب (فصل الخاء)

نحـــــن بنـــــو أم البنـــــين الأربعـــــة

ونحـــن خيـــرُ عـــامر بـــنِ صَعصـــعَةْ

من الاختصاص ، لأن هؤلاء لا يعرفون بأنهم بنو أم البنين الأربعة ، كما يعرف بنو (منقر) وبنـو (دارم) ببنـي منقـر وبنـي دارم ، وإنمـا تنصـب الأسـماء فـي الاختصـاص إذا شـهرت وعرفت . (1)

قال سيبويه في (باب ما جرى على حرف النداء وصفا له) : فلا يُنشدونه إلا رفعا، لأنه لم يرد أن يجعلهم إذا افتخروا أن يُعرَفوا بأن عدّتهم أربعة، ولكنهم جعل الأربعة وصفا ثم قال: المُطعمِون الفاعلون، بعدما حلاهم ليُعرَفوا. (2)

وقد يكون الحكم بالمشهور حكما تعليليا ، لإثبات حكم أو نفيه ، على النحو الذي يبدو في قول الرضي : "وكان على المصنف أن يذكر " سحر " معينا في العدل المحقق، إذ هو غير منصرف في القول المشهور،(3)

ومثله قوله تعليقا على ما نقل عن الأخفش من تجويز إضمار حرف العطف في مثله فيعطف على ما اشتغل به الفعل :" وليس إضمار حرف العطف بالشئ المشهور(4) فكأنه يضعف ما نقل عن الأخفش بعدم شهرة إضمار حرف العطف .

وقول بعضهم : "وبل كلكن" اعترض بأنه إحالة على مجهول؛ لأنه لم يذكر أولًا معنى لكن .

وأجيب بأن وجه الشبه الذي ذكره الشارح مشهور في لكن فالإحالة على مشهور بين النحاة. (5)

ومن ذلك الاعتراض على التمثيل بـ (زيد هيهات) نظرا لمخالفته المشهور . (6)

ثانيا . اشتهر :

في التعبير بـ (اشتهر) توهين للرأي ، ناشيء من معنى صيغة (افتعل) مما يدل

(1)شرح أبيات سيبويه للسيرافي 358/1 .
(2)الكتاب - (2/ 235)
(3)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (1/ 121)
(4)المرجع السابق (2/ 120)
(5)حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (3/ 166)
(6)المرجع السابق 168/1

على أن الرأي ليس جيدا ، وهو غير مقطوع بالحكم فيه ، يدل على ذلك اهتمام أصحاب الحديث بتنقية الحديث النبوي من بعض ما اشتهر أنه منه ، ولا أدل على ذلك من تسمية بعض الكتب باسم (كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس) للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني(1) ، كما عقد ابن هشام في مغني اللبيب بابا سماه (في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها وهي كثيرة) ذكر منها عشرين موضعا (2)

وقد يكون التوهين في (اشتهر) ناشئا من الإبهام ، على ما يبدو من قول الشاطبي في شرحه قول ابن مالك :

نحـــو مبيـــع ومصـــون ونـــدر تصـــحيح ذي الـــواو وفـــي ذي اليـــا اشـــتهر

"ولم يلتزم الناظم القول بالقياس في هذا النوع، بل قال "اشتهر" فيحتمل أن يكون يقفه على السماع لألفيته بالنسبة إلى الإعلال في الباب، ويمكن أن يكون يقيسه ؛ لأنه لغة ثابته ولكن ترك التعيين للناظر في المسألة.(3)

ففيه دليل على أن لفظ اشتهر يحتمل أكثر من دلالة حسب السياق الذي قيل فيه ، فيحتمل أن يكون إيراده بغرض إثبات ضعفه وتقرير ما عداه ، ومن ذلك ما نص عليه المرادي في (إنما) حيث قال : " اشتهر في كلام المتأخرين، من أهل النحو، أن إنما للحصر. قال الشيخ أبو حيان: والذي تقرر، في علم النحو، أن (ما) الداخلة على إن وأخواتها كافة لها عن العمل، فإن فهم حصر فمن سياق الكلام، لا منها. ولو أفادت الحصر لأفادته أخواتها المكفوفة بما. (4)

وقد عد في المعنى من الأمور التي اشتهرت بين المعربين ، والصواب خلافها قولهم : بل حرف إضراب ، قال : وصوابه حرف استدراك وإضراب ، فإنها بعد النفي

(1) ينظر : كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
(2) مغني اللبيب 854/1 .
(3) شرح الألفية للشاطبي 9 / 348
(4)الجنى الداني في حروف المعاني (ص: 395) (ص: 396) وينظر التذييل والتكميل 2/ 220 ، وما بعدها .

والنهي بمنزلة لكن سواء (1)

وقد يكون إيراد اللفظ فيه إشارة إلى تضعيف العلة والمذهب معا ، كقول الصبان : " تعليل منع صرف نحو: سكران بالوصفية والزيادة اشتهر بين المعربين مع أنه مذهب الكوفيين, أما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث(2)

وأحيانا يكون الاشتهار شرطا في إثبات قاعدة ، كاشتراطهم شهرة الصلة في ندب الموصول ، قال ابن الناظم : (يندب الموصول إذا اشتهرت صلته شهرة تزيل إبهامه) (3)

ثالثا . الأشهر :

يبدو أن الأشهر ما قطع بشهرته مع وجود الخلاف ، لأنه نازعه غيره وتفوق عليه ، مما يدل في النهاية أن الآراء كلها فصيح ، والأشهر أكثرها استعمالا، وذلك كـ (هن) ففيها لغتان : إحداهما النقص وهو الأشهر والثانية الإتمام وهو قليل ، وكذلك المركب المزجي المختوم بويه ، فالأشهر فيه البناء على الكسر ، وقد يعرب غير منصرف، وإن لم يختم بويه، أعرب غير منصرف على الأشهر، وقد يبنى تشبيها بخمسة عشر.(4)

وقد يكون (الأشهر) هو المقيس عند النحاة (5)، وذلك كقلب الهمزة الثانية ياء في (أئمة) (6) ، قال الرضي " ولم يجئ في القراءة قلب الهمزة الثانية في أئمة ياء صريحة " (7) ، قال سيبويه :واعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بدٌّ من بدل الآخرة،

(1)حاشية الصبان 166/3 .
(2)مغني اللبيب 1 /578 ، وينظر : حاشية الصبان (3/ 345)
(3) شرح ابن الناظم ـ بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود ـ دار الكتب العلمية ـ الأولى، 1420 هـ - 2000 م 1/ 420، 854 .
(4)توضيح المقاصد والمسالك (1/ 399) وشرح شذور الذهب ـ شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (تـ 889هـ)تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ـ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) ـ الأولى، 1423هـ/2004م 834/2 .
(5) ذلك لأنهم لم يريدوا أن يحركوا هذه الحروف (النون والدال والطاء) مع ياء النفس .
(6) وأصل أئمة، أأممة على وزن أفعلة جمع إمام كما جمع مثال على أمثلة، فلما اجتمع في أأممة همزتان الأولى همزة الجمع والثانية فاء الفعل، كان القياس قلب الثاني ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها لكن لما وقع بعدها مثلان،وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي كسرة إلى الهمزة الثانية الساكنة وأدغموا الميم في الميم، فانقلبت الهمزة الثانية ياء، لأنّ الهمزتين لمّا اجتمعتا في كلمة لزم الثانية البدل، فأبدلت ياء لانكسارها فصار أيّمة بياء مكسورة. ينظر :الكناش في فني النحو والصرف (671/2، 771) وينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب (1/ 762).
(7) ينظر :شرح الرضي على الكافية 3/ 182 .

ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف. (1) ، وقد حكم على التحقيق بالرداءة حيث قال : وزعموا أن ابن أبي إسحاق كان يحقق الهمزتين وأناسٌ معه. وقد تكلم ببعضه العرب وهو رديءٌ، فيجوز الإدغام في قول هؤلاء. وهو رديء. (2)

وكذلك اتصال نون الوقاية بـ (من وعن وقد وقط)، فالأشهر فيها الإثبات ، والحذف عند سيبويه في هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشعر(3) ، حيث قال :وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي. فأما الكلام فلابدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي، شبهه بحسبي؛ لأن المعنى واحد. قال الشاعر: (4)

قـــدْني مِـــن نَصـــر الخُبيبَـــين قـــدِي لـــيس الإمـــامُ بالشَّـــحيح المُلحـــدِ

لما اضطر شبهه بحسبي وهَني؛ لأن ما بعد (هنٍ) و(حسب) مجرور كما أن ما بعد (قد) مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء. (5)

ثالثا . صور الشهرة

قد يأتي الحكم بالشهرة منفردا بتراكيب مادة (شهر) ، وهذا هو الغالب ، وقد يأتي مقترنا بأحد أحكام القبول التي تتردد بين النوع أو الكم أو الوصف ، سواء أتم ذلك الاقتران بالعطف أو بدون عطف .

فإذا اقترن المشهور بلفظ آخر يفيد الترجيح كـ (المشهور والمنصور) ، (الأشهر والأولى) (الأشهر والأجود) (الأشهر والأغلب) فالغالب ألا يكون المشهور هو الراجح(6) ، بل يدل على الكثرة ، ويكون المصطلح الآخر بمثابة دعامة له ، فكأن الشهرة وحدها لم تكن تكفي في الحكم فاحتاج إلى تدعيمه بمصطلح آخر يقويه، فالمشهور

(1)الكتاب لسيبويه (3/ 552)
(2)المرجع السابق (4/ 443)
(3)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (2/ 453)
(4)من (الرجز) وهو لحميد الأرقط في (هجاء الاضياف حميد بن مالك الارقط)ـ حنا بن جميل حداد ، مجلة جذور (النادي الأدبي بجدة) فبراير 1998مـج/1 1/ 181، ولسان العرب(فصل الخاء المعجمة) ، واللامع العزيزي ـ أبو العلاء المعري 729/1 ، تحتمل (قد) الأولى أن تكون مرادفة لـ (حسب) على لغة البناء ، وأن تكون اسم فعل ، وأما الثانية فتحتمل الأول ، وهو واضح ، والثاني على أن النون حذفت للضرورة.ينظر: شرح شواهد المغني 487/1.
(5) الكتاب (2/ 371، 372)
(6)ترجح أحد الدليلَين المتعارضَيْنْ على الآخر .ينظر : شرح المفصل لابن يعيش (4/ 323)

المعروف يعني المعزو لأصحابه ، والأشهر الأكثر ، لا تعبر أكثر من المعنى اللغوي ، وهو الذيوع والانتشار .

أما إذا تقدم الوصف على المشهور فالحكم للسابق ، ويبقى للمشهور فضل التنبيه إلى معناه اللغوي وهو الذيوع والانتشار ، كالصحيح المشهور ، والكثير المشهور والفصيح المشهور، ويؤكد ذلك أن بعض الأحكام المتداخلة مع المشهور تقترن به معطوفة بالواو وأحيانا دون عطف ، ففي العطف إشارة إلى اختلاف المراد من اللفظين وإن اتفقا في كونهما حكمين ، وعدم العطف يفيد شدة التلاحم بينهما ، وأن الثاني نفس الأول في الدلالة .

أ . الاقتران بالحكم النوعي :

وفي هذا القسم يظل للشهرة رونقها في إضافة المزية إلى المصطلح المقترن بها ، سواء بالجودة أو الأولوية أو النصرة أو الغلبة .

فالأشهر والأجود :قد ورد في تعليق الشاطبي على قول ابن مالك :

وصحح المفعول من نحو عدا وأعلل أن لم تتحر الأجودا

"هذه مواضع مما صحت فيها الأسماء وإن اعتلت أفعالها، وكان الأصل أن تعتل الأسماء الجارية على أفعالها باعتلالها، إلا أنها خرجت عن هذا الحكم فنبه عليها، فمنها ما يصح في الغالب، ومنها بالعكس، ومنها يجوز فيه الوجهان، وهذا الذي ابتدأ به مما يجوز فيه الوجهان، إلا أنه اعتمد على التصحيح أولا لأنه الأشهر والأجود.(1)

والأشهر والأولى(2) كقول بعضهم : " ويتحتم –في الرأي الأشهر والأولى– أن يكون اسم الموصول واسم الإشارة تابعين في ضبطهما لحركة المنادى الشكلية الظاهرة وحدها؛ فيكون كل منهما مبنيا في محل رفع فقط؛ تبعا لصورة المنعوت –المنادى– نحو: يا أيها العلم الخفاق، تحية، ويا أيتها الراية العزيزة سلمت على الأيام، أو: يا أيها الذي يخفق فوق الرءوس، ويا أيتها التي ترفرفين سلمت ... ومن الأمثلة قوله تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى}(3) وقوله تعالى:{يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا اللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا، وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا}(4) (1)

(1)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (9/ 349)
(2)الأوْلى : أشد تمكنا في القول وأعلى درجة .
(3)سورة البقرة: 264
(4)سورة الأحزاب: 14، 24

ويلاحظ أن في الجمع بين المشهور والأولى دليلا على رجحانه على غيره .

والأشهر والأغلب (2)اجتمعا في قول ناظر الجيش: وأما نص سيبويه أن «على» لا تزاد فيحمل على أن مراده أنها لا تزاد في الأشهر والأغلب، ولا يمنع ذلك من أنها قد يندر زيادتها. (3)

وقد وردا بصيغة (الأغلب المشهور) في قول الرضي أثناء حديثه عن تنوين (غدوة وبكرة) : " أما غدوة وبكرة، فقد زعم الخليل أنه إذا قصد بهما التعيين جاز تنوينهما كما في ضحوة، نحو: أتيتك اليوم غدوة وبكرة، وكذا قال أبو الخطاب إنه سمع ممن يوثق به: آتيك بكرة، وهو يريد الاتيان في يومه أو غده، لكن الأغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين، كما كانتا كذلك علمين للجنس، كما يجئ، فيقدر العلمية فيهما كما في سحر. (4) وقوله أيضا فيما تدخله نون التوكيد(5) : "وإنما لم تدخل على الحال والماضي، لما مر في المضارع (6)، ودخولها في الأغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب، كالأمر والنهي.(7)

أما المشهور المنصور ، فقد ورد في الفصل بين فعل التعجب ومعموله ، قال أبو علي الشلوبين: حكى الصيمري أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله. والصواب أن ذلك جائز وهو المشهور المنصور.(8)

وقد قرن أبو حيان بينهما بالعطف (المشهور والمنصور) حيث قال :(هذا الذي ذكرناه من خصوصية حرف النفي والفعل المنفي به هو المشهور والمنصور في لام

---

(1)النحو الوافي ـ عباس حسن (1398هـ)دار المعارف ـ الطبعة الخامسة عشرة (4/ 50)

(2)الأغلب : الأعلى درجة في الفصاحة ، وهو يأتي بعد المطّرد .

(3)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (6/ 2983) وكلام سيبويه عن عدم زيادة (عن وعلى) في الكتاب 38/1 .

(4)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (1/ 498).

(5)وهي قسمان : خفيفة وثقيلة ، وقد جمعهما قوله تعالى : {لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ} سورة يوسف:32.

(6) قال الرضي في عدم دخولها على الحال : " وأما الحاصل في الحال فإنه، وإن كان محتملا للتأكيد، وذلك بأن تخبر المخاطب أن الحاصل في الحال متصف بالتأكيد، لكن لما كان موجودا، وأمكن للمخاطب في الأغلب أن يطلع على ضعفه وقوته لم يؤكد. شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (4/ 28، 29 ، وأما عدم دخولها على الماضي فللتناقض بين ما تدل عليه نون التوكيد ، وما يدل عليه الماضي .

(7)المرجع السابق (4/ 484).

(8)ينظر :شرح المقدمة الجزولية 891 ، 892 .وشرح التسهيل 42/3 .

الجحود) (1)

ب . الاقتران بالحكم الكمي :

وفي هذا القسم يبقى للشهرة معناها اللغوي ، مضافا إليه معنى كميا يدل على الكثرة ، **فالأشهر والأكثر** : كقول بعضهم في ذكر معاني (لعل) : " ولعل لها ثمانية معان: الأول: الترجي. وهو الأشهر والأكثر. نحو: لعل الله يرحمنا. (2)

وقد قرن بينهما بدون عطف (الأشهر الأكثر) كقول بعضهم : " فإن تكرّر فى الكلمة حرف من حروفها الأصليّة، نحو:ضرّب، وقتّل، فلك فى وزنه طريقان: أحدهما – وهو الأشهر الأكثر – أن تكرّر فى الميزان الحرف المكرّر من الموزون، فتقول فى وزنه: فعّل ، والآخر: أن تحكى الحرف المكرّر فى الكلمة (3)، فتقول فى ضرّب: فرعل، وفى قتّل: فتعل؛ لأنّ المكرّر راء وتاء.

وأمّا إذا كانت الكلمة معتلّة فلك فى وزنها طريقان: أحدهما – وهو الأشهر الأكثر – أن تعيد الكلمة إلى صحّتها، ثم تزنها كما تزن الصحيح، فتعطي الأصل أصلا والزائد زائدا، (3)

والكثير المشهور : قد قرن بينهما ابن يعيش أثناء حديثه عن حركة فاء (فم) فقال : " فإن قيل. ما الدليل على فتح الفاء دون أن تكون مضمومة، أو مكسورة؟ قيل: اللفظُ يشهد بذلك. فإن قيل: فقد حكى أبو زيد فيها: "فمٌ"، و"فِمٌ" بالضمّ والكسر، قيل: ليس ذلك فيها بالشائع، والحكم إنّما هو على الأكثر، والكثيرُ المشهور هو الفتح والضمُّ. والكسر قليل من قبيل الغلط، ووجهُه أنّهم رأوا الفاء تختلف من هذا الاسم إذا أضيف، نحو: "هذا فُوك"، و"رأيت فاك"، و"مررت بفيك"، فعاملوه في حال الإفراد تلك المعامَلةَ. (4)

كما قرن بينهما بصيغة (كثير مشتهر) في قول بعضهم في إتمام اسم المفعول من

(1) الارتشاف 4/ 1659 .
(2) الجنى الداني 1/ 579 .
(3)البديع في علم العربية ـ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (تـ 606 هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ـ جامعة أم القرى، مكة المكرمة ـ المملكة العربية السعودية ـ الأولى، 1420 هـ (2/ 478) 479)
(4)شرح المفصل لابن يعيش (5/ 387).

الأجوف اليائي تعليقا على قول ابن مالك في الألفية : (وفي ذي اليا اشتهر) يعني : أن التصحيح في ذوات الياء كثير مشتهر بخلاف الواو (1)

ج . الاقتران بالحكم الوصفي :

وفي هذا القسم يضاف إلى ذيوع الشهرة معاني أقرب إلى التعليل ، كالفصيح والمستعمل

فالمشـهور الفصـيح :قد استعمله بعضـهم أثناء حديثه عن عدم إضافة (اثنان) " لم يستعمل (اثنان) مضافا في المشهور الفصيح، استغناء بكلا، ويستعمل العوام: بالزيدين اثنيهما، وأجمعون ومتصرفاته مثل (كلا)، لا تجئ إلا تابعة مضافة في التقدير، على رأي الخليل.(2)

وفيه دليل على أن المشهور لم يبلغ حد الانتشار إلا بعد أن أصبحت هذه اللغة أو هذا التركيب فصيحا ، وكأنه نتيجة حتمية للفصيح أن يصبح مشهورا .

وقد استعمله الرضي عند إعراب (سواء) من قولهم : مررت برجل سواء هو والعدم ، فقال : " والفصيح المشهور: رفع سواء، على الابتداء والخبر، فعلى هذا يقبح كون: {أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ} (3) في محل الرفع بأنه فاعل سواء، في قوله تعالى: (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم)، على أن يكون (سواء) وحده مرفوعا على أنه خبر (أن)، بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر،(4)

ومثله توجيههم لـ (ذا) في قول الشاعر: (5)

أَلا تَسْـــأَلانِ المَـــرْءَ مـــاذا يُحـــاوِلُ أنَحْـــبٌ فيُقْضـــى أم ضَـــلال وباطـــلُ

"والذي حملهم على ادعاء كون (ذا) ههنا موصولة : (6) رفع الجواب والبدل في الفصيح المشهور، ولو جاز أن يدعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأن ذلك يجوز وإن لم يكن كثيرا، لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه، فوجب أن يكون (ماذا

(1) توضيح القاصد 3 / 1612 .
(2)الجنى الداني في حروف المعاني (ص: 579).
(3)سورة البقرة: 6
(4)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (2/ 305).
(5)البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه صـ 84 ، وتهذيب اللغة 75/5 (ح ب) والقاموس المحيط 1353/1 (باب الألف اللينة)
(6)قال سيبويه : أما إجراؤهم ذا بمنزلة الذي فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ. الكتاب (2/ 417)

يحاول) جملة اسمية، خبر المبتدأ فيها جملة فعلية.(1)

والأعرف الأشهر : قرن بينهما الرضي حيث قال : " اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا لاسم الفاعل، أيضا، كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف، الأشهر، إلا بشروط، كما يجيئ وحكى يونس عن ناس من العرب، رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: مررت برجل أفضل منه أبوه، وبرجل خير منه عمله، وليس ذلك بمشهور.(2)

ومثله قولهم في (شتان) وهذا على من فتح النون منها، وذاك هو الأشهر الأعرف دون كسرها (3)

وقد وردا بصيغة اسم المفعول (المعروف المشهور المقروء به) في قول الشاطبي: "وفي ذلك ثلاثة مذاهب: أحدهما: ضم الشفتين مع النطق بالفاء, فتكون حركتها بين حركتي الضم والكسر نحو: قيل, وبيع.وهذا هو المعروف المشهور, والمقروء به. والثاني: ضم الشفتين بعد إخلاص كسرة الفاء نحو: قيل, وبيع. والثالث: ضم الشفتين قبل النطق بها, لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام في الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف, فكذلك يكون الإشمام في أولها قبل النطق/ بكسرة الحرف. والمشهور المذهب الأول. (4)

ومنه تعليق ناظر الجيش على قول ابن مالك بقوله: " وقد عرف من قول المصنف: ويضاف أبدا إلى جملة مصدرة إلى أخره – أن «إذا» ليست معمولة للفعل الذي يليها، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف، وإنما هي معمولة لفعل الجواب، ولا شك أن هذا هو مذهب الجمهور، وهو المعروف المشهور، وذهب بعض النحويين إلى أنها ليست مضافة إلى الجملة بعدها، وأن العامل فيها الفعل الذي يليها، وأنها ليست معمولة لفعل الجواب كما

(1)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (3/ 65)
(2)المرجع السابق (3/ 59)
(3)المرتجل في شرح الجمل ـ أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 - 567 هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) ـ دمشق، 1392 هـ - 1972 م صـ 254 .
(4)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (3/ 21، 22) التصريح بمضمون التوضيح في النحو ـ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (905هـ) ـ دار الكتب العلمية ـبيروت-لبنان ـ الأولى 1421هـ- 2000م (437/1)

ذهب إليه الجمهور .(1)

والمشـهور المسـتعمل : يبدو فـي نقل الرضـي عـن الفراء أنـه قد أجـاز فـي المنـون المندوب ثلاثة أوجه أخرى: أحدها فتحها لأجل ألف الندبة ، والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو: وا غلام زيديه، بناء على مذهبه في جواز إتباع مدة الندبة للحركات الإعرابية، والثالث كسرها للساكنين وإتباع المدة لكسرتها، كما في مدة الإنكار ، وما ذكرناه أولا هو المشهور المستعمل.(2)

وقد ورد المستعمل قبل المشهور في قول أبي حيان : " فأما الليالي والأظافير، فالمستعمل المشهور ليلة وظفر وسمع ليلاه وأظفور، وكأن هذين الجمعين جاءا على القليل غير المشهور. (3)

الأفصح الأشهر : وقد جمع بينهما السيرافي بقوله في (باب ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث) : " وقد قال بعضهم في هذا المنقوص: إذا جمع بالألف والتاء يجوز أن تفتح التاء في النصب وتقام مقام لام " الفعل " فيقال سمعت لغاتهم، وأنشدوا بيت أبي ذؤيب: (4)

فلمّا جلاها بالإيام تحيّزت ثُباتا عليها ذلّها واكتئابها

والأفصح الأشهر ما ذكره سيبويه من الجمع بالواو والنون، وسقوط هذه النون في الإضافة وكسر تاء الجمع في النصب ... تقول سمعت لغات القوم ورأيت (ثبات)(5)وقال الله عز وجل: { خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ }(6)

وأجاز الكوفيون فتح تاء المنقوص المجموع بألف وتاء ، تشبيها بـ (قضاة) ، ومنهم منقال إنها لغة . (7)

وكذلك قول الرضي في باب (التقاء الساكنين) :" والتزموا أيضاً الفتح في الساكن الثاني إذا

(1)تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (4/ 1950)
(2)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (1/ 415) (1/ 416)
(3)ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (1/ 468)
(4)البيت من الطويل ، وهو في المحكم والمحيط الأعظم 548/7(ج ل و) ، والإيام : الدخان ،
(5)شرح كتاب سيبويه (4/ 331، 332) وينظر الكتاب 3 /597 ، 598 ، والخصائص 497/2.
(6)سورة النساء آية : 71.
(7) ينظر : التذييل والتكميل 335/1 .

كان الأول ياء نحو أيْنَ وكَيْفَ، فراراً من اجتماع المتماثلين، أعني الياء والكسرة، لو كسروا على الأصل، واستثقالاً للضمة بعد الياء لو ضموا، وقد شذ من ذلك (حَيْثُ) فإنهم جوزوا ضمه في الأفصح الأشهر وفتحه على القياس المذكور وكسره على ضعف، والأخيران قليلان، (1)

ومثله قوله أيضا : " وبني (2) (حيث) على الضم في الأشهر، تشبيها بالغايات، لأن إضافته كلا إضافة،وقد تفتح الثاء وتكسر " (3)

المبحث الثاني

(1)شرح الرضي على شافية ابن الحاجب (2/ 247)

(2) علة بناء حيث تضمنها معنى حرف الشرط إذا كانت شرطية ، وإذا لم تكن شرطا فعلة بنائها شبهها بالحرف في الافتقار ،فهي لا تستعمل إلا مضافة ، أو في الإبهام كما أن الحرف مبهم .ينظر: التذييل 8/ 65 .

(3)شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب (3/ 182)

دلالات المشهور في النحو العربي

لم تقف دلالة المشهور عند النحويين عند معنى الذيوع والانتشار ، كما هو الحال عند اللغويين ، وإنما تعدته إلى دلالات أخرى هي أقرب إلى طبيعة الحكم النحوي ، وأقدر على توضيح قدرة العقل على التفريق بين استعمال المفردة بمعان مختلفة ، حيث ورد المشهور في تراثنا النحوي مرادفا لبعض الأحكام الوصفية ، كالمطرد والراجح والصحيح والكثير ، وما جعلنا نقر ذلك ما وجدناه عند بعض النحاة من استعمال هذه الأحكام في مواضع كان قد أطلق عليها الحكم بالمشهور ، ثم استعملت بدلا منه ، نتيجة قوة دليل الرأي المشهور ، أو التصريح بلفظ الحكم المقابل

وقد تستفاد دلالة الحكم من مقابلته أحكاما أخرى ، فالمشهور المأخوذ به (المستحسن) يقابله المرغوب عنه (1)، المتروك (صبّر ، قتّر ، كثّر) ، فإن وزن هذه وما شاكلها على القول المشهور (فعّل) ، ووزنها على القول المرغوب عنه (فعبل، وفعتل، وفعثل، وكذا إلى آخر الحروف وكفى بهذا الاستثقال منفرا. (2)

وقد يأتي المشهوربمعنى (الكثير ، المستعمل) ، ومن ثم يقابله (القليل)، (الغريب) (3) كقول أبي حيان " فأما الليالي والأظافير، فالمستعمل المشهور ليلة وظفر وسمع ليلاه وأظفور، وكأن هذين الجمعين جاءا على القليل غير المشهور(4) وردّ قوله : (5)

في كل يوم ما وكل ليلاه

---

(1) المرغوب عنه هنا هو مقابلة تكرير الأصل بلفظه ، وقد أجازه بعضهم . حاشية الصبان 355/4.

(2)تمهيد القواعد 4907/10 ، وينظر : شرح الأشمونى لألفية ابن مالك - علي بن محمد بن عيسى، أبوالحسن، نور الدين الأشْمُوني الشافعي (ت 900هـ) - دار الكتب العلمية بيروت- لبنان - الأولى 1419هـ - 1998م (4/ 58) وينظر البديع في علم العربية لابن الأثير 2/ 479 .

(3)الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما أن يراد به بعيدُ المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر، والوجه الآخر أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذِّ قبائلِ العرب، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها، وإنما هي كلام القوم وبيانهم، وعلى هذا ما جاء عن بعضهم وقال له قائل: أسألك عن حرف من الغريب، فقال: هو كلام القوم، إنما الغريب أنت وأمثالك من الدخلاء فيه. غريب الحديث للخطابي -أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت 388 هـ)تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي - دار الفكر – دمشق عام النشر: 1402 هـ - 1982 م (1/ 71)

(4)ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (1/ 468) و همع الهوامع 371/3 .

(5)الرجز في المحكم والمحيط الأعظم 376/10 ، والخصائص 268/1 ، باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء .

حتـــــى يقـــــول كـــــل راء إذ راه

يـــا ويحـــه مـــن جمـــل مـــا أشـــقاه

وهذا شاذ (1) لم يسمع إلا من هذه الجهة. (2) وقال الرضي : (وهو غريب) (3)

وعلى الرغم من الحكم على (ليلاه) بالشذوذ ، أو العلة أو كونه غريبا ، فهو المفرد القياس للجمع (ليالي) ، ذلك أن ليالي جمع رباعي كأنه جمع ليلاه(4) وليلة ثلاثي ، ولكنهم استغنوا بليلة عن ليلاه فصار القياس مهملا وغير القياس مستعملا .

وسنخص الحديث في هذا المبحث عن أبرز الدلالات التي سار عليها المشهور في النحو العربي ، على ما يعكسه البيان الآتي :

أولا . الشائع

يدور معنى الشائع حول الذيوع والانتشار ، إما للخفة والسهولة ، أو لكثرة الأشياع والتبع ، وهو يلتقي مع المشهور في جانب الانتشار ، مما جعله يأخذ معناه في كتب النحو كثيرا ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (الشائع) :

1 . زيادة (من) :

المشهور من مذهب النحويين عدا الأخفش زيادة(من)في غير الواجب وجرها النكرة ، وذلك نحو قوله تعالى : {مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ} (5) وقوله تعالى {هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ} (6) ،ونحو:ما جاءني من أحد (7)، فـ(من)في المثال والآيات السابقة زائدة ، يستقيم الكلام بدونها ، قال سيبويه في باب (ما حذف في الكلام لكثرة استعمالهم : بقوله : ومن ذلك: هل

(1) الشذوذ : هو الانفراد عن الجمهور لقولهم : شذت الشاة عن الغنم ، إذا خرجت عن جملتهم ، فهو مشعر بخروج عن جنسه مخصوص . شرح الشاطبي على الألفية 7 / 414 .

(2)الخصائص ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ) ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ الرابعة (1/ 268) واللباب ـ أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان ـ دار الفكر – دمشق ـ الأولى، 1995م 2/ 190.

(3) شرح شافية ابن الحاجب ـ محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي (ت 686هـ) تحقيق : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد ـ دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1975م 2/ 206 .

(4) شرح ابن يعيش على المفصل 3/ 326

(5)سورة الأعراف: 59

(6)سورة فاطر: 3

(7) توضيح المقاصد 2 / 734 .

من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعامٌ، فمِن طعامٍ في موضع طعامٌ، كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجلٌ(1). ومثله جوابه: ما من طعام(2)،

ولا تزاد عنده في الواجب ، يؤكده قوله في باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول، وكما تقول: نُبِّئتُ زيداً يقول ذاك، أي عن زيد. وليست عن وعلى ههنا بمنزلة الباء في قوله: {كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا } (3) ، وليس بزيد؛ لأنَّ عن وعلى لا يفعَلُ بها ذاك، ولا بـ (منْ) في الواجب. (4)

وقال في موضع آخر مبينا فائدتها : "وقد تدخل في موضعٍ لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما ولكنها توكيد بمنزلة ما، إلا أنها تجر لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ(5)، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت (من) كان الكلام حسناً، ولكنه أكد بـ(من) لأن هذا موضع تبعيضٍ، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس. (6)

والمعنى عليه فـ(من)الزائدة تفيد استغراق الجنس، وهو في الواجب محال، لا تقول جاءني من رجل ، كما لا تقول جاءني من أحد ، إذ لا يتصور مجيء جميع الناس ، ويتصور ذلك في حرف النفي "(7)

وذلك لأن (من) حرف وَالْأَصْل فِي الْحُرُوف أنَّها وُضعت للمعاني اختصاراً من التَّصْرِيح بِالِاسْمِ أَو الْفِعْل الدالّ على ذَلِك الْمَعْنى كالهمزة فإنَّها تدلُّ على اسْتِفْهَام فَإِذا قلت أزيدٌ عنْدك أغنت الْهمزَة عَن (أستفهم) وَأخذت من المَال أَي بعضه وَمَا قصد بِهِ الِاخْتِصَار لَا يَنْبَغِي أَن

---

(1) فرق الأكثرون بين (من) في قولهم (ما جاءني من أحد) و(ما جاءني من رجل) فهذه تفيد استغراق الجنس ، إذ قد يقال : ما جءني رجل ، ويراد به نفي رجل واحد من النوع ... كما تنفيه) شرح المفصل لابن يعيش 460/4.

(2)الكتاب (2/ 130)

(3)سورة الرعد من الآية 43.

(4)الكتاب 38/1 .

(5)المقصود بزيادة (من) في نحو : ما أتاني من رجل ، جعل المجرور بها في العموم ، وإنما تكون للتبعيض إذا لم يقصد عموم ، وحسن في موضعها بعض .أو لأنه حين زيدت كان الكلام بزيادتها يفهم منه التبعيض ، ولم يكن نصا على العموم كما هو بزيادتها .

ينظر شرح التسهيل 135/3 ، 136

(6)الكتاب (4/ 225) وينظر : الأصول في النحو 68/1 ، وأسرار العربية 193، 194

(7)شرح المفصل لابن يعيش460/4.

يَجِيء زَائِدا لأنَّ ذَلِك عكس الْغَرَض وإنَّما جَازَ فِي مَوَاضِع لِمَعْنى من تَأْكِيد وَنَحْوه ولايصحُّ ذَلِك الْمَعْنى هُنَا ، أَلا ترى أنَّك لَو قلت : ضربت من رجل لم تكن مُفِيدا بـ (من) شَيْئا بِخِلَاف قَوْلك: مَا ضربت من رجل.(1)

ويمكن إجراء لفظ سيبويه على ظاهره ، فيكون تعليلا لدخول (من) الزائدة ، وأنها يستفاد من دخولها التبعيض ، فإذا قلت : ما قام من رجل كان نفيا لجنس الرجال أن يقوم أو يقوم منه شيء ، فكأنك قلت : ما قام بعض الرجال في حال من الأحوال ، لا وحده ولا مع غيره. (2)

أما الأخفش فقد تمسك بغير المشهور وأجاز زيادتها في الواجب ،حيث عقد بابا في معانيه سماه (باب زيادة مِن) قال فيه وتقول: «زيد من أفضلها» تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: «قد كان من حديث فخلّ عنّي حتّى أذهب» يريدون: قد كان حديث ، وقال أيضا تعليقا على قوله تعالى : {فَكُلُوا مِمَّا أَمْسَكْنَ عَلَيْكُمْ} (3) فأدخل مّن كما أدخله في قوله:«كان من حديث» و «قد كان من مطر». وقوله تعالى {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} (4)و { وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ }(5). وهو فيما فسر «ينزّل من السّماء جبالا فيها برد»

وقد أجيب (6) عما تعلق به الأخفش أن"من" لم تدخل إلا لمعنى مفهوم، لا يجوز الكلام ولا يصلح إلا به. وذلك أنها دالة على التبعيض. وكان يقول: معنى قولهم"قد كان من مطر" و"كان من حديث"؛ هل كان من مَطَرِ مَطَرَ عندكم؟ وهل من حديث حُدِّث عندكم؟ ويقول: معنى: (وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) ، أي: ويكفر عنكم من سيّئاتكم ما يشاء ويريد ومعنى دخولها في قوله:"فكلوا مما أمسكن عليكم"، للتبعيض، إذ كانت الجوارح تمسك على أصحابها ما أحل الله لهم لحومه، وحرَّم عليهم فَرْثه ودمَه، فقال جل ثناؤه:"فكلوا"مما أمسكتْ عليكم جوارحكم الطيبات التي أحللت لكم من لحومها، دون ما حرمت عليكم من خبائثه من

(1)اللباب في علل البناء والإعراب 355/1
(2)ينظر : التذييل والتكميل 138/11،137 .
(3) سورة المائدة من الآية: 4
(4)سورة البقرة: **من الآية** 172
(5)سورة النور **من الآية**: 34
(6) المنتصرون لمذهب البصريين أجابوا عن جميع ما استدل به الأخفش ، وهناك من انتصر للأخفش والكوفيين . ينظر تفصيل ذلك في التذييل والتكميل 11 /145 ، وتمهيد القواعد 2904/6، 2905.

الفرث والدم وما أشبه ذلك، مما لم أطيبه لكم. فذلك معنى دخول"من" في ذلك. (1)

2 . إعراب المثنى

فـي إعـراب المثنـى والملحـق بـه عـدا كـلا وكلتـا أقـوال ([2])، المشـهور منهـا إعرابهـا بالحروف ، بالألف رفعا ، وبالياء نصبا وجرا ([3])، وهذا المشهور اعتمادا على ما ذكره ابن عقيل ، يعني به (الشائع) حيث قال: المثنى وما ألحق به يرفع بالألف وينصب ويجر بالياء ، وهذا هو المشهور ، والصحيح أن الإعراب في المثنى والملحق به بحركة مقدرة على الألف ، رفعا ونصبا وجرا . ([4])

وأما سيبويه فقد جعل الألف والياء حرفي إعراب في قوله :واعلم أنك إذا ثنَّيت الواحدَ لحقتْه زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرّك ولا منوَّن، يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، ويكون في الجرّ ياء مفتوحا ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية. ويكون في النصب كذلك، ولم يجعلوا النصب ألفاً ليكون مثله في الجمع. ([5])

وقد رجحه ابن جني حيث قال بعد أن عرض الآراء في ألف التثنية : " وَأقوى هَذِه الْأَقْوَال قَول سِيبَوَيْهِ، وَالدَّلِيل على صِحَة قَول سِيبَوَيْهِ أَن الْألف حرف إِعْرَاب دون أَن يكون الْأَمر فِيهَا على مَا ذهب إِلَيْهِ غَيره أَن الَّذِي أوجب للْوَاحِد المتمكن حرف الْإِعْرَاب فِي نَحْو رجل وَفرس هُوَ مَوْجُود فِي التَّثْنِيَة فِي نَحْو قَوْلك رجلَانِ وفرسان وَهُوَ التَّمَكُّن ، فَكَمَا أَن

---

(1)تفسير الطبري 175/075/965/9

(2) ينظر: نتائج الفكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (تـ 581هـ) ـ دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: 1412 - 1992 م صـ 324 ، وعلل التثنية ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (تـ 392هـ) تحقيق الدكتور صبيح التميمي ـ مكتبة الثقافة الدينية – مصر صـ 53 ، وشرح ابن يعيش 189/3،188

(3)نسب إلى محمد بن المستنير (قطرب) ينظر نتائج الفكر صـ 324 . همع الهوامع 1 /38 .وهو اختيار ابن مالك .ينظر شرح الشاطبي 1 / 160 .

(4)شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ـ عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (تـ 769هـ) تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ـ دار التراث ـ القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م 58/1 ، وينظر : الكنز في القراءات العشر لأبي محمد الواسطي تـ 741هـ 69/1

(5)الكتاب (1/ 17، 18) وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه ـ الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (تـ 377هـ) تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) ـ الأولى، 1410هـ - 1990م (1/ 35)

الْوَاحِد المتمكن المعرب يحْتَاج إِلَى حرف إِعْرَاب فَكَذَلِك الِاسْم الْمثنى إِذا كَانَ معربا مُتَمَكنًا احْتَاجَ إِلَى حرف إِعْرَاب ، وَقَوْلنَا رجلَانِ وَنَحْوه مُعرب مُتَمَكن مُحْتَاج إِلَى مَا احْتَاجَ إِلَيْهِ الْوَاحِد المتمكن من حرف الْإِعْرَاب إِذن ، وَلَا يَخْلُو حرف الْإِعْرَاب فِي قَوْلنَا الزيدان وَالرجلَانِ من أَن يكون مَا قبل الْألف أَو الْألف أَو مَا بعد الْألف وَهُوَ النُّون، فَالَّذِي يفْسد أَن تكون الدَّال من الزيدان هِيَ حرف الْإِعْرَاب أَنَّهَا قد كَانَت فِي الْوَاحِد حرف الْإِعْرَاب فِي نَحْو :هَذَا زيد وَرَأَيْت زيدا ومررت بزيد ، وَقد انْتَقَلت عَن الْوَاحِد الَّذِي هُوَ الأَصْل إِلَى التَّثْنِيَة الَّتِي هِيَ الْفَرْع كَمَا انْتَقَلت عَن الْمُذكر الَّذِي هُوَ الأَصْل فِي قَوْلنَا هُوَ قَائِم إِلَى الْمُؤَنَّث الَّذِي هُوَ الْفَرْع فِي قَوْلك هِيَ قَائِمَة ، فَكَمَا أَن الْمِيم فِي قَائِمَة لَيست حرف الْإِعْرَاب وأنما علم التَّأْنِيث فِي قَائِمَة هُوَ حرف الْإِعْرَاب فَكَذَلِك يَنْبَغِي أَن يكون علم التَّثْنِيَة فِي نَحْو قَوْلك الزيدان والعمران هُوَ حرف الْإِعْرَاب وَعلم التَّثْنِيَة هُوَ الْألف فَيَنْبَغِي أَن تكون هِيَ حرف الْإِعْرَاب كَمَا كَانَت الْهَاء فِي قَائِمَة حرف الْإِعْرَاب([1])

فالحركة لا تدخل حرفي الإعراب (الألف والياء) وإنما هي متوهمة فيها ، وذلك قياسا على نحو (عصا وقفا) ، فالألف فيه حرف إعراب ، والحركة لا تدخله البتة ، وإنما هي متوهمة . ([2])

وظاهر عبارة سيبويه في باب التثنية يفيد أن إعراب المثنى قد أتى على المشهور . رفعا بالألف ونصبا وجرا بالياء . فقد قال : " اعلم أنَّ التثنية تكون في الرفع بالألف والنون، وفي النصب والجر بالياء والنون، ويكون الحرف الذي تليه، الياء والألف مفتوحاً. ([3])

والأخذ بظاهر اللفظ ، وهو كون حروف المد علامة للمثنى ([4]) وعلامة الإعراب معا أولى من تقدير حركات الإعراب على حرفي المد أو قبلهما ، وأيضا فإن الإعراب يكون في الحرف إذا كان حركة ، فأما إذا كان حرفا قام بنفسه ، فحروف المد آخر حروفها ، ويكون الإعراب بها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة ، لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها

(1)علل التثنية (ص: 51، 52)
(2) ينظر: المخترع في إذاعة سرائر النحو ـ الأعلم الشنتمري صـ 64 .
(3)الكتاب (3/ 385)
(4) شرح المفصل لابن يعيش 188/3 .

آخر حروف الكلمة . ([1])

وقد أوجب بعضهم الاقتصار عليه في عصرنا منعا للفوضى والاضطراب ([2]) في الاستعمال الكلامي والكتابي ، لكن لا نغفل ما نقله النحاة عن بعض القبائل من إلزامهم المثنى الألف رفعا ونصبا وجرا ، من ذلك قول الشاعر : ([3])

فَـــأَطْرَقَ إِطْـــرَاقَ الشُّـــجَاعِ وَلَـــوْ رَأَى مَسَـــاغًا لِنَابَـــاهُ الشُّـــجَاعُ لَصَـــمَّمَا

قال الفراء تعليقا على البيت السابق : وما رأيت أفصح من هَذَا الأسدي وحكى هَذَا الرجل عنهم: هَذَا خطُّ يَدَا أخي بعينه ، وَذَلِكَ- وإن كَانَ قليلًا- أقيس لأن العرب قالوا: مسلمون فجعلوا الواو تابعة للضمة (لأن الواو لا تُعرب) ثُمَّ قالوا: رأيت المسلمين فجعلوا الياء تابعة لكسرة الميم. فلمّا رأوا أن الياء من الاثنين لا يمكنهم كسر ما قبلها، وثبت مفتوحًا: تركوا الألف تتبعه، فقالوا: رجلانِ فِي كل حَالٍ. ([4])، وقد خرجوا([5])عليها قراءة {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ}([6]) بتشديد النون .

3 . إعمال لا عمل ليس :

" فِي إعمالها أَقْوَال أَحدهَا وَهُوَ الْمَشْهُور أَنَّهَا تعْمل كـ (مَا) وإلحاقا بليس كَقَوْلِه :(7)

(1) شرح الرضي 1/ 87.
(2)النحو الوافي 1/ 123، وعدة السالك 73/1 .
(3) البيت من الطويل ، وهو للمتلمس الضبعي في المحكم والمحيط الأعظم 280/8 ، برواية (مساغا لنابيه) ، والصميم : العظم الذي به قوام العضو .
(4)معاني القرآن للفراء (2/ 184)
(5) إعراب القرآن للنحاس - أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (338هـ) وضع حواشيه وعلق عليه - عبد المنعم خليل إبراهيم - منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت - الأولى، 1421 هـ 2/ 143 ، وقد ذكر الفراء لها وجها آخر وهو : أن تَقُولُ: وجدت الألف (من «6» هَذَا دِعامة وليست بلام فعل، فلمّا ثنّيت زدتُ عليها نونًا ثُمَّ تركت الألف) ثابتة عَلَى حالِها لا تزول عَلَى «7» كل حال كما قالت العرب (الَّذِي) ثُمَّ زادوا نونًا تدل عَلَى الجماع، فقالوا: الَّذِينَ فِي رفعهم ونصبهم وخفضهم كما تركوا (هذان) فِي رفعه ونصبه وخفضه. وكنانة يقولون (اللّذون) . معاني القرآن للفراء (2/ 184)
(6)سورة طه: 63 ، وقد قرأ ابن كثير وحفص بإسكان النون (إنْ) وقرأ الباقون بتشديدها ، وقرأ (هذان) بالياء أبو عمرو ، وقرأها الباقون بالألف . ينظر : الإقناع في القراءات السبع 699/2
(7) البيت من بحر الطويل ، وهو في التصريح بمضمون التوضيح 268/1 ، وقد أورده ابن هشام في مغني اللبيب 316/1 ، ردا على من زعم أن لا العاملة عمل (ليس) لا تكون إلا لنفي الوحدة ، ةتعز : فعل أمر من التعزية وهي التسلية ، ومعناه :تصبّر .

تعــزّ فَــلَا شــيء علــى الأَرْض بَاقِيــا وَلَا وَزَرٌ مِمَّــا قضــى اللَّهُ وَاقيَــا

قَالَ ابْن مَالك عَملهَا أَكثر من عمل (إِن) وَقَالَ أَبُو حَيَّان الصَّوَاب عَكسه لِأَن (إِن) قد عملت نثرا ونظما وَ(لَا) إعمالها قَلِيل جدا بل لم يرد مِنْهُ صَرِيحًا إِلَّا الْبَيْت السَّابِق وَالْبَيْت والبيتان لَا تبنى عَلَيْهِمَا الْقَوَاعِد .

يرد بأنه :(إذا صح السماع لم يلتفت إلى قياس، فلا معنى للقياس إلا أن يوصل إلى معرفة كلام العرب. فإذا ثبت الكلام فأي معنى للقياس؟ !وأيضًا، لو فرض أنه لم يأتِ إلا في الشعر، فلا ينبغي أن يدعي فيه الضرورة؛ إذ لم يكن له معارض في غير الشعر .(1)

وقال ناظر الجيش بعد ذكره بعض الشواهد في إعمال (لا) : فهذا وأمثاله مشهور ، أعني إعمال (لا) في نكرة عمل (ليس) . (2)

ثانيا . الكثير

لا يبتعد الكثير في معناه عن معنى المشهور ، إذ في الكثرة ما يدل على الذيوع والانتشار ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (الكثير) :

1 . حركة عين (مع)

(مع) ظرف لمكان الاصطحاب أو وقته ، على حسب ما يليق بالمضاف إليه ، نحو : جلس زيد مع عمرو ، وجاء خالد مع بكر ، والمشهور فيها فتح العين إذا وليها متحرك (3)، وهي معربة ، وفتحتها فتحة إعراب ، و(معْ) بالبناء على السكون فيها قليل (4)

قال سيبويه : سألت الخليل عن معكم ومع، لأيّ شيء نصبتها؟ فقال: لأنَّها استعملت غير مضافة اسماً كجميع، ووقعت نكرة، وذلك قولك: جاءا معاً ، وذهبا معاً وقد ذهب معه، ومن معه، صارت ظرفاً، فجعلوها بمنزلة: أمام وقدَّام. (5)

ولأن سيبويه لم يحفظ كون السكون فيه لغة ، حكم بالضرورة على ما ورد من تسكينها ،

(1)شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية (5/ 635)
(2)تمهيد القواعد 3 /1216 .
(3) أما إذا وليها ساكن فتحت عند من أعربها استصحابا للأصل ، وكسرت عند من بناها على السكون ، على الأصل في التقاء الساكنين .ينظر : توضيح المقاصد 618/2 .
(4)شرح ابن عقيل 07/3 ، وشرح الأشموني 2/ 261 .
(5)الكتاب (3/ 682) 782 وينظر 024/1 ، والأصول 2/ 211

حيث قال : قال الشاعر فجعلها كـ (هل) حين اضطر : (1)

وريشـــي مـــنكمُ وهَـــوايَ مَعْكُـــمْ وإنْ كانـــت زِيـــارتُكُمْ لمامـــا

ولم يرتض ذلك المتأخرون (2)، فالتسكين عندهم لغة قوم من العرب (ربيعة بن نزار ، وغنم بن وائل)، وقد حكى الكسائي(3) عن ربيعة قولهم : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أبيك ، بالسكون ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، ولكنهم اختلفوا فيها مع التسكين : فبعضهم يقول بإسميتها (4) وبنائها لجمودها ولزومها الظرفية ، أو تضمنها معنى المصاحبة التي كان حقها أن تؤدي بالحرف ، ولم يوضع لها حرف كالإشارة ، وقال آخرون بحرفيتها ، حيث لا موجب للبناء مع اسميتها ، سوى أنهم ذهبوا بها مذهب الحرف ، وكان حق القياس فيها أن تكون مبنية ؛ لفرط إبهامها كـ (لدن) و(حيثُ) ، وإنما أعربت ونصبت على الظرفية ، لمرادفتها (عند) فيقولون : معي مال ، كما قالوا : عندي مال .(5)

2 . فتح سين(عسى)

اتفقوا على فتح سين (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونه ، فإذا اتصل بشيء من ذلك أجازوا فتح السين وكسرها ، والفتح أشهر ، يعني الأكثر استعمالا(6) ، قال المرادي : "يجوز كسر سين(عسى) وفتحها إذا اتصل بها ضمير مرفوع لمتكلم أو مخاطب أوغائبات ، والفتح أكثر "، وذلك لخفة الفتح وجريه على القياس باتفاق حركة السين في المضمر والمظهر ، فقد قرأ العوام بفتح سين عسى في قوله تعالى : {هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا} (7) وكذلك في قوله تعالى : {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ} (8) قال أبو عبيد: "

(1) حيث أسكن عين (مع) ، وجعلها مبنية على السكون كالظروف المبهمة ، نحو (لدن) وما أشبهها ، وقيل : لما اعتقد فيها الحرفية سكّنها . ينظر : شرح أبيات سيبويه للسيرافي 622/2، وشرح المفصل لابن يعيش 441/2 وقد ورد البيت في مقاييس اللغة 714/2 برواية (وهواي فيكم) وعليها فلا شاهد في البيت .

(2) ينظر :شرح الرضي على الكافية 3/ 232 ، وابن عقيل 07/3 ، والجنى الداني صـ 503 ، والأشموني 361 /2

(3) التصريح 517/1 .

(4) الكافية الشافية 159/2

(5) شرح ابن يعيش 341/2،441، وشرح الرضي على الكافية 232/3 .

(6)(شرح الكافية الشافية 85/1) .

(7) سورة البقرة من الآية 642

(8)(سورة محمد من الآية 22)

القراءة عندنا هي الفتح ، لأنها أعرف اللغتين ولو كان (عسِيتم) لقرئت (عسِى ربنا) وما اختلفوا في هذا الحرف (1) وكذا قوله (عسى الله أن يكف) وقوله تعالى :(فعسى الله أن يأتي بالفتح أو أمر من عنده) ، وأما كسرها مع الضمائر فقراءة نافع المدني وهي لغة نادرة ، وقال الفراء تعليقا عليها: "ولعلها لغة نادرة"(2)

وقد وجه الفارسي قراءة نافع : أنهم قد قالوا : هو عسٍ بذاك ، وما أعطاه ، وأعس به ، فعس مثل حرٍ وشجٍ (3)

ولعل اضطراب هذه اللغة في القياس باختلاف حركتها في المضمر عنها في المظهر ، كان سببا في قلتها ، قال الرَّضيُّ: وقد يكسرون سين (عسى) إذا اتصلت بها ضمير المتكلم نحو : عسيتُ ، عسينا أو ضمير المخاطب نحو: عسيتَ ، عسيتما عسيتن ، أو نون جمع المؤنث نحو: عسينَ . (4)

3 . حرفية (حاشا)

المشهور أن (حاشا) لا تكون إلا حرف جر " فتقول :قام القوم حاشا زيد ، بجر زيد (5) فاستعمالها حرف جر أكثر من استعمالها فعلا (6)، قال ابن الحاجب في إعراب المستثنى : " ومخفوض بعد غير وسوى وسواء ، وبعد حاشا في الأكثر (7) ، لذا يلتزم سيبويه وأكثر البصريين حرفيتها ، فقد قال سيبويه في باب الاستثناء : "وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فحاشى(8) ، وقال: وأما حاشا فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها وفيه معنى الاستثناء . (9)

(1)(حجة القراءات لأبي زرعة 041/1)
(2)معاني القران 26/3 وينظر المقاصد الشافيه 2/ 403)
(3)الحجة للقراء السبعة: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (تـ 377هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف الدقاق - دار المأمون للتراث - دمشق / بيروت - الثانية، 1413 هـ - 1993م2/ 053
(4)شرح الرَّضي على الكافية 412/4)
(5) شرح ابن عقيل 238/2
(6)شرح التسهيل 307/2 ، شرح الأشموني 525/1
(7) الكافية في النحو 62/1
(8)الكتاب 309/2 ، ولم ينكر سيبويه فعلية (حاشا) في موضع الكلام البتة . ينظر : الانتصار لابن ولاد 170/1 .
(9)الكتاب 349/2 .

وأكد حرفيتها بعدم وقوعها صلة لـ (ما) قائلا: ألا ترى أنك لو قلت :أتوني ما حاشا زيدا لم يكن كلاماً (1)

ولعل سيبويه لم يحفظ النصب بها ، قال المرادي : (لا يجيز سيبويه النصب بها لأنه لم يبلغه) (2) والصحيح جوازه ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، فقد حكى أبو عثمان عن أبي زيد قال : " سمعت أعرابياً يقول: اللهم اغفر لي ولمن سمع حاشا الشيطان وأبا الأصبع (3)، نصب بـ(حاشا) ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، فـ (حاشا) يكون حرف جر كما ذكر سيبويه ، ويكون فعلا ينصب مثل عدا وخلا ، قال المبرد :" وَمَا كَانَ حرفا سوى إِلَّا فحاشا وخلا وَمَا كَانَ فعلا فحاشا وخلا وَإِن وافقا لفظ الْحُرُوف وَعدا وَلَا يكون " (4)

هذا هو الراجح ، لأنه قد ثبت عن العرب الوجهان ، وقد ورد بالوجهين قول الشاعر : (5)

حَاشَـــا أَبَـــا ثَوْبَـــان إِنَّ أَبـــا ثَوْبَـــانَ لَـــيس ببُكْمَـــة فَـــدْم

فاعل حاشا ضمير مستتر عائد على مصدر الفعل المتقدم عليها أو اسم فاعله ، أو البعض المفهوم من الاسم العام ، ويروى أيضا حاشا أبي بالياء . (6)

وقد صحبت (ما) المصدرية فيما رواه ابن عمر أن رسول الله (ρ) قال : أسامة أحب الناس إليّ ما حاشا فاطمة) (7)

---

(1)المرجع السابق 350/2 .
(2)الجنى الداني صـ511-
(3)الأصول 288/1، وقد حكاه بعضهم برواية : (ولمن يسمع) بصيغة المضارع . ينظر شرح ابن الناظم على الألفية 226/1 ، والتصريح بمضمون التوضيح 567/1 .
(4)المقتضب (4/ 391)
(5) البيت من الكامل ، وهو للجميح الأسدي ،وهو في شرح التسهيل 308/2 ، وشرح الأشموني 527/1 ، وشرح شواهد المغني 369/1 ، وقد أنشده السيرافي (حاشا أبي ثوبان) شرح كتاب سيبويه (3/ 99) ، والبكمة (بضم الموحدة وسكون الكاف) من البكم وهو الخرس ، والفدم : (بفتح الفاء وسكون الدال المهملة) العيي الثقيل .
(6) ضعف ابن هشام رواية النصب في هذا البيت ، وحملها على لغة من يلزم الأسماء الستة الألف في الأحوال كلها ، حيث قال : " وَيحْتَمل أَن تكون رِوَايَة الْألف على لُغَة من قَالَ : (إِن أَبَاهَا وَأَبا أَبَاهَا ...) وفاعل حاشا ضمير مستتر عَائِد على مصدر الْفِعْل الْمُتَقَدّم عَلَيْهَا أَو اسْم فَاعله أَو الْبَعْض الْمَفْهُوم من الِاسْم الْعَام فَإِذا قيل قَامَ الْقَوْم حاشا زيدا فَالْمَعْنى جَانب هُوَ أَي قيامهم أَو الْقَائِم مِنْهُم أَو بَعضهم زيدا . مغني اللبيب166/1
(7) الحديث في مسند أحمد 5/ 194 .

ومن النصب بها قول الشاعر : (1)

حاشـــا قريشـــا فـــإن الله فضـــلهم علـــى البريـــة بالإســـلام والـــدين

ودليل تصرفها قول الشاعر : (2)

وَلاَ أَرَى فَـــاعِلًا فـــي النَّـــاسِ يُشـــبِهُهُ ولا أُحَاشِـــي مِـــنَ الأَقْـــوَامِ مِـــنْ أَحَـــد

فـ (أحاشي) مضارع (حاشى) الاستثنائية ، والتصرف من خصائص الأفعال ، قال ابن مالك " وهذا منه غلط لأن حاشا إذا كانت فعلا وقُصد بها الاستثناء فهي واقعة موقع إلا ومؤدية معناها، فلا تتصرف كما لا تتصرف عدا وخلا وليس ولا يكون، بل هي أحق بمنع التصرف، لأن فيها مع مساواتها الأربع شبها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى.(3)

ومما يقوي فعليته أنه يدخل على لام الجر فتقول حاشا لزيد ، قال الله تعالى : {حَاشَ لِلَّهِ}(4)، ولو كان حرف جر لم يدخل على مثله . (5)

ومنها أنه يدخله الحذف نحو : حاش لزيد ، وقد قرأ القراء إلا أبا عمرو {وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ} (6) وليس القياس في الحروف الحذف ، إنما ذلك في الأسماء نحو يد وأخ ، وفي الأفعال نحو لم يك ، قال الفراء في قوله تعالى (وقلن حاشا لله) (7) : (حاشَ لِلَّهِ) أعظمته أن يكون بشرًا، وقلن: هذا مَلَكٌ. وَفِي قراءة عبد الله (حَاشَا لِلَّهِ) بالألف، وهو فِي معنى مَعَاذَ الله.

4 . ذو الطائية

تستعمل (ذو)بمعنى صاحب ، وتكون اسما من الأسماء الستة ،وهو الأكثر ، وبمعنى

(1) البيت من البسيط ، ونسب للفرزدق في التذييل والتكميل 314/8 ، وشرح الشاطبي 412/3 .
(2) البيت من البسيط ، وهو للنابغة الذبياني في ديوانه . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ذخائر العرب) دار المعارف الثانية 1985م صـ 20 في الأصول في النحو 299/1 ، أسرار العربية 191/1 .
(3)شرح التسهيل لابن مالك (2/ 903) وتمهيد القواعد 1122/5 .
(4)سورة يوسف من الآية: 13.
(5) ينظر : شرح المفصل 64/2 ، ومغني اللبيب 164/1 ، وحاشية الصبان 2/ 247 .
(6)سورة يوسف: 31، والقراءة بألف في الوصل أبو عمرو ، والوقف له بلا ألف اتباعا للخط ، وحكى أبو الفضل الخزاعي عن عباس عن أبي عمرو إثباتها في الوصل والوقف. ينظر : الإقناع في القراءات السبع الإقناع في القراءات السبع ـ أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (تـ 540هـ) ـ دار الصحابة للتراث671/2
(7)معاني القرآن للفراء (2/ 24)

الذي في لغة طيء ، قال ابن مالك : (1)

وَهكَـــذَا ذُو عِنْـــدَ طَـــيِّءٍ شُـــهِرْ

أي اشتهر عنهم استعمالها اسما موصولا بمعنى الذي ، والمشهور فيه أن تبنى على السكون وتلزم الواو في الأحوال الثلاثة (الرفع والنصب والجر) ، قال الرضي : " وفي ذوالطائية أربع لغات : أشهرها عدم تصرفها مع بنائها " (2)، وذلك نحو : جاءني ذو فعلَ ، وذو فعلا ، وذو فعلوا ، وذو فعلت ، وذو فعلتا ، وذو فعلن ، قال ابن قيم الجوزية : " فأما ذو الطائية فتلزم الواو على أفصح اللغتين"(3)

والملاحظ أن الحكم بالأشهر هنا يرادف الأفصح ، وذلك لكثرة ما سمع عنهم ببنائها كقول حاتم الطائي : (4)

وَمِـــنْ حَسَـــدٍ يَجُـــورُ عَلَـــيَّ قَـــومِي وَأَيُّ الـــدَّهْرِ ذُو لَـــمْ يَحْسُـــدُونِي

ومثله قول سنان الطائي : (5)

فـــإنَّ المـــاءَ مـــاءُ أبـــي وجَـــدِّي وبئـــري ذو حَفَـــرْتُ وذو طَوَيْـــتُ

وقول قوّال الطائي : (6)

---

(1) ينظر : شرح ابن الناظم على الألفية 57/1 ، وشرح الشاطبي على الألفية 1 /446 .

(2)شرح الرضي على الكافية 32/3 .

(3)إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك - برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي - أضواء السلف – الرياض - الأولى، 1373 هـ - 1954 م 49/1 ، وينظر 741/1 .

(4) البيت من الوافر وهو لحاتم الطائي في ديوانه . صنعة يحيى بن مدرك الطائي . تحقيق د. عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي . الثانية 1990 صـ 276 برواية :

وَمِـــنْ كـــرم يَجُـــورُ عَلَـــيَّ قَـــومِي وَأَيُّ الـــدَّهْرِ ذُو لَـــمْ يَحْسُـــدُونِي

وقد ورد البيت شاهدا على حذف العائد المجرور مع عدم اكتمال شروط الحذف (يحسدوني فيه) وهو نادر .ينظر : شرح التسهيل 199/1 ، وتوضيح المقاصد 459/1 ، تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد 1 /164 .

(5)البيت من الوافر وهو لسنان بن فحل الطائي في التكملة والذيل والصلة 329/6 ، والمرتجل 58/1 ، وشرح المفصل 507/4 ، وطويت : من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة ، وقد تؤنث وتثني وتجمع .

(6)البيت من الطويل ، في معجم الشعراء للمرزباني 394/1 ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي 455/1 ، والتذييل والتكميل 52/3 وخزانة الأدب 40/6 ، والساعي : الوالي على صدقة الزكاة ،والمشرفي : السيف المنسوب الى المشارف ،وهي قرى للعرب كانت السيوف تطبع بها ، والفرائض : الأسنان التي تصلح لأن تؤخذ في الزكاة .

قُــولَا لهــذا المــرء ذو جــاء ســاعيًا هَلُــمَّ فــإن المَشْــرَفِيَّ الفَــرَائِضُ

وقول كبير بن غنمة : (1)

ذاك خليلـــــــي وذو يواصـــــــلني يرمـــي ورائـــي بامْسَـــهْمٍ وامْسَـــلمَة

ومن الشواهد النثرية المنقولة عنهم قولهم : (أتى عليهم ذو أتى) (2)، وهذا الأشهر يقتضيه القياس ، وذلك لأن (ذو) بمنزلة الذي في الإبهام والافتقار ، وقد اتفق على بنائها ، فكذلك ذو ، لشبهها بالحرف شبها افتقاريا ، وهذا الشبه موجود فيها ، ولم يعارضه شيء مما يختص بالاسم ، حتى يراعي هذا المعارض فتعرب ، تقول جاءني ذو قام ، ورأيت ذو قام ، ومررت بذو قام ، فيكون في حالة الرفع والنصب والجر بالواو .

وبعض طيـيء يعربها (3) إعراب (ذو) التي بمعنى صاحب ، بالواو رفعا وبالألف نصبا ، وبالياء جرا ، فروي بالوجهين قوله : (4)

فَإمَّـــا كِـــرامٌ مُوسِـــرونَ لَقيـــتُهُمْ فحســبي مــن ذو عنــدهم مــا كفانيــا

على البناء بالواو ، وروي أيضا (من ذي عندهم) بالياء على الإعراب .

وحكى ابن جني عن أبي زيد (فعلته من ذي إلينا) (5)

(1) البيت من المنسرح ، وهو في المنتخب من كلام العرب لكراع النمل 1/ 688 ، برواية (بالسهم وم سلمة) ، ينظر : شرح الكافية الشافية 165/1 ، والجنى الداني 40/1 ، والبيت شاهد على أمرين أحدهما : استعمال ذو بمعنى الذي ، والثاني : استعمال (أم) بمعنى(ال) المعرّفة .

(2) هذا المثل من كلام طيء وهو في مجمع الأمثال 68/1 ، ومعناه : أتى عليهم الذي أتى على الخلق ، يعني حوادث الدهر .

(3)وفيها أوجه أخرى . ينظر تفصيل ذلك في التصريح 061/1 ، 161 .

(4)البيت لمنظور بن سحيم في شرح ديوان الحماسة للتبريزي 24/2 ، والعمدة لابن رشيق 230/1 ، وشرح شواهد المغني 830/2 ، الموسرون: الأغنياء. حسبي: كفاني.

(5) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) ـ وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1999م 241/1 .

ثالثا . المطرد

إذا كـان الاطـراد فـي اللغـة يعنـي التتـابع والتسلسل ، والاتسـاق (1) ، فـإن دلالتـه عنـد النحاة لـم تكن تتعدى معنـى استمرار القياس علـى النظير ، رغم وجود الاختلاف بين النحـاة في كثير من المسائل التي قيل فيها بالاطراد ، فالمراد «بالمطرد جري الباب قياسا من غير حاجـة إلـى سـماع فـي كـلّ فـرد منـه»(2) ، وفيمـا يلـي سـرد بـأهم المسـائل التـي ورد فيهـا المشهور بمعنى (المطرد) :

1. إعلال اسم المفعول من الأجوف الواوي)

قـال ابـن جنـي :" لا يـتم المفعـول مـن ذوات الـواو (3)، وهـذا هـو الأشـهر " (4)، أي المطرد الذي لا يتخلف ، وقد علل سيبويه لذلك بعدم سماع الإتمام بقوله في (باب ما اعتل من أسماء الأفعال المعتلة على اعتلالها): " ولا نعلمهم أتموا في الواوات، لأن الواوات أثقل عليهن من الياءات، ومنها يفرون إلى الياء؛ فكرهوا اجتماعهما مع الضمة. (5)

وذلك لأنهم استثقلوا واوين وضمة على الواو ، والضمة بمنزلة الواو ، فكأنهم ثلاث

---

(1) ينظر : جمهرة اللغة (د رط) ،وأصل مواضع "ط ر د " في كلامهم التتابع والاستمرار. من ذلك طردت الطريدة إذ اتبعتها واستمرت بين يديك ومنه مطاردة الفرسان بعضهم بعضًا ألا ترى أن هناك كرًّا وفرًّا فكل يطرد صاحبه. ومنه المطرد: رمح قصير يطرد به الوحش واطرد الجدول إذا تتابع ماؤه بالريح. أنشدني بعض أصحابنا لأعرابي:

مالـــــــك لا تـــــــذكر أو تـــــــزور
بيضـــــاء بـــــين حاجبيهـــــا نـــــور
تمشـــــي كمـــــا يطـــــرد الغـــــدير

ومنه بيت الأنصاري:أتعرف رسمًا كاطراد المذاهب
أي كتتابع المذاهب وهي جمع مذهب . الخصائص (1/ 79)
(2) الكناش في فني النحو والصرف (1/ 14)
(3) الأشهر إعلال اسم المفعول الواوي نحو : ثوب مصون ، والأصل مصوون ، فنقلت الضمة من الواو الأولى إلى الصاد ، فانضمت الصاد ، فاجتمع واوان ساكنان ، فأسقط الخليل وسيبويه الواو الثانية ، لأنها الزائدة ، فصار اللفظ (مصون) ، ووزن الكلمة عندهما (مفُعْل) ، وكان أبو الحسن يسقط الأولى (عين الكلمة) ، ويبقي الثانية ، ووزن الكلمة عنده (مفول) .
(4)المنصف ، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني ـ أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (تـ 392هـ) ـ دار إحياء التراث القديم ـ الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ ـ أغسطس سنة 1954م 284/1
(5)الكتاب (348/4، 349)

واوات ، وقد رأيناهم يفرون من الواو المضمومة إلى الهمزة (1)، فيقولون : أدؤر وأثؤب ، قال الراجز : (2)

لكـــل دهـــر قـــد لبســـت أثؤبـــا

فهمز ، وهو مطرد في الواو إذا انضمت ، فإذا انضاف إلى ذلك أن يكون بعدها واو، كان أشد ، وذلك بخلاف الياء إذا انضمت لم تهمز ، فدل ذلك أنها أخف من الواو .(3)

أما الكسائي فقد سمع ذوات الواو على الأصل كقولهم : خاتم مصووغ وفرس مقوود ، وكل ذلك شاذ (4) في القياس والاستعمال. فلا يسوغ القياس عليه ولا رد غيره إليه. "ولا يحسن أيضًا استعماله فيما استعملته فيه إلا على وجه الحكاية"(5)

ولعل الذي حكاه الكسائي إنما سمعه من قوم لا يحتج سيبويه بمثلهم . (6)، وعلى أية حال فالمنقول لا يرد مع ثقة الناقل ، وإن كان المنقول غير مشهور .

وقد أجازه المبرد عند الضرورة ، وذلك قياسا على ما ورد من قولهم : النَوُور وَقَوْلهمْ سرت سُوُورا وَنَحْوه قَالَ أَبو ذُؤَيْب: (7)

وغيَّـــرَ مـــاءُ المَـــرْدِ فاهـــا فلَوْنُـــه كَلَـــوْنِ النَّـــؤورِ وَهْـــيَ أَدْمـــاءُ سَـــارُها

وَقَالَ العجّاج : (8)

كـــــأَنَّ عَيْنَيـــــهِ مِـــــن الغُـــــوُورِ

(1) فخففت الواو بقلبها همزة ، لأن الهمزة أقوى على احتمالها منها ، ولا يمكن تخفيفها بالإسكان لئلا يؤدي ذلك إلى التقاء الساكنين . الممتع الكبير في التصريف 223/1 .
(2)الرجز لمعروف بن عبد الرحمن في لسان العرب245/1 ، (فصل الثاء) ، وتاج العروس 109/2 (ث و ب)
(3) ينظر : شرح ابن يعيش 451 ، 452 .
(4)ما يكون مخالف القياس من غير أن ينظر إلى قلّة وجوده وكثرته في الاستعمال كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (1/ 1000)
(5)الخصائص (1/ 99، 100)
(6)شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م 5 / 249
(7) البيت من الطويل ، وسارها أي سائرها . ينظر : اللامع العزيزي 100/1 ، ورسالة الصاهل والشاحج لأبي العلاء 1 / 93 .
(8) الرجز في جمهرة اللغة 1/ 440 (ج ح ل) ، والمخصص 71/1، بإبدال الواو الأولى همزة ، والغؤر : استرخاء العين . المخصص (1/ 113)

وَهَذَا أَثقل من مَفْعول من الْوَاو لأَنَّ فِيهِ واوين وضمَّتَيْن وإِنَّما ثَمَّ واوان بَينهمَا ضمّة"(1)

2 . مصدر فعلل

قال الرضي : " أشهر مصدري فعلل (فعللة) أي المطرد منهما ، وقد سماه سيبويه باللازم الذي لا ينكسر (2) ، حيث قال في معرض حديثه عن بنات الأربعة : "فاللازم لها الذي لا ينكسر عليه أن يجيء على مثال فعللةٍ(3)

وقال معللا ذلك : " ولا نعلم في الكلام على مثال فعلال إلا المضاعف من بنات الأربعة الذي يكون الحرفان الآخران منه بمنزلة الأولين، وليس في حروفه زوائد.(4)

والحجة في ذلك أن هذا المصدر عام في جميعها ، والاعتبار بالإلحاق بها ليس إلا من جهة الفعللة دون الفعلال ، وفعللة لا زيادة فيه ، والاعتبار بالأصول أشبه منه وأوكد منه بالفروع . (5)

وعلى الرغم من ذلك فهناك من ينص على سماع فعلال في غير المضعف كابن خالويه وابن جني ، قال ابن خالويه : " فعلل مصدره على ضربين، فعلل فعللة، وفعلالا: قرقر قرقرة وقرقارًا، وهذا جاء نادرًا، ودحرج دحرجة، ودحراجًا(6)

وقال ابن جني: وقالوا: "سلقيتُ سِلْقاء" كما قالوا: "دحرجتُ دِحْراجا"(7)

وقد ذهب بعضهم إلى أن الهاء في فعللة عوضا عن الألف التي قبل آخر فعلال ، مما يؤكد أصالته ، وإن لم يكن مطردا . (8)

فكأنهم تكلموا به قديما مصدرا لفعلل مضاعفا وغيره ، ثم خصصوه بما كان مضاعفا

---

(1)المقتضب ـ محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ)تحقيق ـ محمد عبد الخالق عظيمة ـ عالم الكتب. – بيروت (102/1، 103)

(2)شرح شافية ابن الحاجب 55/1 .

(3) الكتاب (4/ 85)

(4) الكتاب (4/ 294 ، وينظر الأصول 3/ 218 ، وأمالي القالي 1/ 290 ، شرح الكتاب للسيرافي 4/ 461 ، وابن يعيش 4/ 54 ، والتبصرة والتذكرة: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (تـ 806هـ) تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي ــ مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض ـ المملكة العربية السعودية ـ الثانية، 1428 هـ صـ 772 .

(5) ينظر : الخصائص 224/1 ، وتمهيد القواعد 10/ 4987 .

(6)ليس في كلام العرب (ص: 60)

(7) المنصف صـ 41 ، وينظر شرح الرضي 177/1 والصحاح (س ل ق).

(8) شرح السيرافي على الكتاب 461/4 ، والمخصص لابن سيده 4/ 317 .

كزلزل زلزالا ووسوس وسواسا .

3 . الضمير المرفوع بـ (نعم)

قال ابن مالك : " نعم إذا ذكرت بعد ما يغني عن المخصوص لا تتحمل ضميره عند أكثر العرب ، بل تأتي مجردة للإسناد إلى ما بعدها نحو : الزيدان نعم الرجلان ، أو نعم رجلين ، والزيدون نعم الرجال ، هذا هو المشهور" (1) أي المطرد الذي أقره أبو حيان بقوله : " ألا ترى أن المستفيض : الزيدان نعم الرجلان ... والزيدون نعم الرجال " (2)

وقد منعه سيبويه اكتفاء بالمفسر فقال : واعلم أنك لا تُظهر علامةَ المضمرين في نعمَ، لا تقول: نِعْموا رجالا، يكتفون بالذي يفسره ،كما قالوا مررتُ بكلٍّ. (3)

ولأن نعم وبئس إنما تقعان مضمرا فيهما فاعلاهما قبل الذكر يفسرهما ما بعدهما من التمييز (4) ، ليخفف اللفظ ، فلما كان المفسر يثنى ويجمع ، وفيه دلالة على أن المضمر يجري مجراه ، استغنوا عن تثنية الضمير بما أظهروا من تثنية المفسر وجمعه ، فلو ثنوا الضمير وجمعوه لولي (نعم وبئس) اسمان ليس في لفظهما دلالة الجنس ، فلهذا لم يثن ويجمع المضمر فيهما . (5)

أما ما حكاه الكسائي والأخفش من قولهم (نعما رجلين ونعموا رجالا) فهو من الشاذ الذي يحكى ولا يقاس عليه(6) قال ابن مالك : (7)

ورفـــع "نعـــم" مضـــمر اســـم قـــدما لـــم يـــأت إلا فـــي شـــذوذ فاعلمـــا

وهو مع شذوذه قد عولوا عليه في بناء حكم نحوي آخر وهو إثبات فعلية (نعم) ، حيث إن

(1) شرح الكافية الشافية 1111/2 ، وقد التزم جمهور البصريين إفراد الضمير المرفوع ب (نعم) المفسر بالنكرة ، سواء أكان مفسرا بمفرد أم مثنى أم مجموع ، وذلك نحو : الزيدان نعم الرجلان أو نعم الرجلين ، أو نعم رجلين ، والزيدون نعم الرجال ، أو نعم رجالا ، وهذا الذي التزموه هو المشهور .

(2)التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (01/ 29)

(3)الكتاب (2/ 971)

(4)المقتضب 941/2 ، وينظر الأصول في النحو 711/1 .

(5)علل النحو ـ محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (381هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش ـ مكتبة الرشد ـ الرياض ـ السعودية ـ الأولى1420 هـ ـ 1999م صـ 492 .

(6)ينظر : شرح الكافية الشافية 2 /1111، و همع الهوامع 53/3 .

(7)شرح الكافية الشافية 2 / 4011 .

الضمائر المرفوعة البارزة لا تتصل إلا بالأفعال . (1)

4 . مفرد ليال :

الأشهر عند النحاة ليلية ، والقياس المهمل ليلاه (2) ، وقياس ليال أن يكون جمع ليلاه ، ومثله في التصغير لييلية ، ولكنه قياس مهمل ، والمستعمل ليلة ، قال سيبويه : ألا تراهم قالوا: ملامح ومشابه ولياٍل، فجاء جمعه على حدِّ ما لم يستعمل في الكلام، لا يقولون: ملمحة ولا ليلاة. ونحو ذا كثير. (3)

وقالوا: ليلة وليالي. وهذه عند النحويين جمعٌ لمفرد لم يُنطق به، كأنهم جمعوه على لَيْلاةٍ. وعلى أنه قد سُمع ليلاةٌ شاذاً، (4)، والليالي مُفْرد لَيْلَة وَلم يخْتم بِهِ وَلكنه قد اسْتعْمل قَلِيلا ليلاه قَالَ:

يَـــا وَيْحَـــهُ مـــن جَمَـــل مَـــا أَشْـــقَاه فِـــي كـــل يَـــوْم مَـــا وكُـــلّ لـــيلاهْ

فَجَاءَت اللَّيَالِي على مُرَاعَاة هَذَا الْقَلِيل(5) ، قال ابن جني : وهذا شاذ لم يسمع إلا من هذه الجهة(6)، وقال الرضي : (وهو غريب) (7)

وقد بوب له ابن يعيش بقوله : الجمع المبني على غير واحده المستعمل]حيث قال : ومثله "لَيلَة"، و"لَيالٍ"، جاء على غير واحده, لأنّ "لَيْلَة" ثلاثيٌّ، و"لَيالٍ"، جمعُ رباعي، كأنه جمعُ "لَيْلاةٍ". وربّما قالوه. قال الشاعر [من الرجز]:

في كلّ ما يوم وكل لَيْلاهْ

(1)ينظر : أمالي ابن الشجري ـ ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (تـ 542هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي نشر: مكتبة الخانجي القاهرة/ الطبعة الأولى سنـ1413ـة هـ 930/2 ، و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين ـ البصريين والكوفيين ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ) ـ المكتبة العصرية ـ الأولى 1424هـ 2003م 68/1 ، وأسرار العربية ـ عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ) ـ دار الأرقم بن أبي الأرقم ـ الأولى 1420هـ 1999م صـ 09 ، وابن يعيش 983/4 ، والتذييل 01 / 07 .
(2) توضيح المقاصد 3/ 1425 .
(3)الكتاب (3/ 275)
(4) ينظر : شرح ألفية ابن مالك للشاطبي / المقاصد الشافية (7/ 202)
(5)همع الهوامع (3/ 371) (3/ 372)
(6)الخصائص (1/ 268)
(7) شرح الرضي الشافية 2/ 206 .

وقالوا في التصغير: "لُيَيْلِيَةٌ"، فصغّروه على "ليلاة"، كما جاء عليه في الجمع. (1)

قال السيرافي : (ليالي) ليس بجمع (ليلة) على لفظها ولا (أهالي) جمع (أهل) وإنما هو على تقدير (أهلاه) وإن لم يستعمل، قالوا (لييلية) فجاءت على (ليلاة) في التصغير كما جاءت عليه في الجمع.(2)

رابعا . الراجح

ترجع الشهرة في الرجحان إلى ذيوع أحد الرأيين المتعارضَيْن على الآخر ، وهو معنى طالما تواتر عليه معنى المشهور في اللغة ، وفيما يلي سرد بأهم المسائل التي ورد فيها المشهور بمعنى (الراجح) :

1 . إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال):

المشهور من قول النحويين إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) مطلقا (3)، (في الحال والاستقبال والمضي) ، قال سيبويه : " هذا بابٌ صار الفاعِلُ فيه بمنزلة الّذى فَعَلَ فى المعنى، وما يَعْمَلُ فيه وذلك قولك: هذا الضاربُ زيداً، فصار فى معنى (هذا) " الّذى ضرَبَ زيداً، وعَمِلَ عَمَلَه،(4) فنابت (ال) عن الذي وفروعه(5) ، وناب اسم الفاعل عن الفعل (ضرب)، إذ حق الصلة أن تكون جملة، لكن لما لم يجز أن يلي (ال) لفظ الفعل ، نقل اللفظ عن الفعل الى الاسم ، فروعي فيها حق الموصولية ، فدخلت على ما هو في معنى الجملة وحق الحرفية ، فدخلت على مفرد لفظا . (6)

وأما الرماني وجماعة من النحويين فقد حملوا كلام سيبويه على ظاهره ، فقصروا إعمال اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) على المعنى ، قال الرماني : " الذي يجوز في اسم الفاعل إذا صار بمنزلة (الذي فعل) أن يعمل عمل الماضي كقولك (الضارب زيدا) (7)

(1)شرح المفصل لابن يعيش (3/ 326) (3/ 327)
(2)شرح السيرافي على الكتاب (4/ 356)
(3)شرح ابن عقيل 110/3.
(4)الكتاب (1/ 181.
(5) والدليل على أن الألف واللام بمنزلة (الذي) أنه لا يجوز تقديم ما في صلتها عليها كسائر الموصولات . التعليقة على كتاب سيبويه 1/ 242 .
(6)شرح السيرافي 2/ 38.
(7)شرح الكتاب للرماني 2/ 440، 441 .

ويرد عليه بأن سيبويه لم يعرج على معنى الحال والاستقبال في كلامه ، علما منه بأنه قد استقر عمله بمعنى الحال والاستقبال مجردا من (ال) فلا شك أنه إذا عمل في الماضي متصلا بـ (ال) كان إعماله بمعنى الحال والاستقبال أولى بذلك(1) ، فمما ورد منه في الحال قوله تعالى ({وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ }(2) {وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ}(3) ، وقول عمرو بن كلثوم : (4)

وأنـــا الشـــاربون المـــاء صـــفوا ويشـــرب غيرنـــا كـــدرا وطينـــا

أما الأخفش فيرى أن (ال) فيه حرف تعريف كحالها في (الرجل ، واسم الفاعل معها لا ينصب ، وما انتصب بعده فهو على التشبيه بالمفعول به ، كما في (الحسن الوجه) وليس على المفعولية الصحيحة (5).

وقد يعترض علي ذلك بعدم جواز تقديم معمول اسم الفاعل الواقع صلة لـ (ال) عليه ، فلا يقال هذا زيد الضارب ، كما جاز في المجرد منها نحو (هذا زيد ضارب) ، ويندفع هذا بأن اسم الفاعل لا يعمل إذا دخلت عليه (ال) ، كما لا يعمل إذا صغر أو وصف ، فـ (ال) من خواص الاسم ، كما أن الوصف والتصغير كذلك (6)

2 . الفصل بين فعل التعجب ومعموله :

الأصل ألا يفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير متعلقه ، وذلك لضعفه بعدم التصرف ، فالفعل ومعموله كالصلة والموصول ، لافتقار الأول إلى الثاني من جهة المعنى

(1)المقاصد الشافية 275/4 ، وصحة القياس تجعلنا نقرر أن المشهور هنا يرادف الصحيح ، فالسماع مقدم على القياس ، قال ابن جني : " واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت. فإن صح عندك أن العرب ، لم تنطق بقياسك أنت كنت على ما أجمعوا عليه البتة وأعددت ما كان قياسك أداك إليه لشاعر مولد أو لساجع أو لضرورة؛ لأنه على قياس كلامهم" الخصائص (1/ 126، 127)

(2)سورة الأحزاب: 35

(3)سورة النساء: 162

(4) البيت من الوافر لعمرو بن كلثوم في تمهيد القواعد 6/ 2725 ، والتذييل والتكميل 10 /335 ، وهو له في ديوانه تحقيق د. إيميل يعقوب . دار الكتاب العربي 1996م صـ 90 برواية (ونشرب إن وردنا الماء صفوا) .

(5) شرح التسهيل 3/ 77 ، وتوضيح المقاصد 1/ 435 .

(6) ينظر : التذييل 3 / 59، 60 .

، وأما الفصل بينهما بفعل التعجب فقد ذكر الشلوبين أنه المشهور المنصور(1) يعنى الراجح المؤيد بالدليل، قال أبو حيان (وهو الصحيح المنصور)(2) وهو المنتهى في المعرفة بهذا الفن نقلا وفهما (3)

أما النقل فقد ورد كثيرا في كلام العرب نثرا ونظما ، فمن النثر قول عمرو بن معد يكرب : (لله در بني سليم ، ما أحسن في الهيجاء لقاءها ، وأكثر في اللزبات عطاءها ، وأثبت في المكرمات بقاءها) (4)

ومن الشعر قول الشاعر : (5)

وقال نبي المسلمين تقدموا وأحبب إلينا أن تكون المقدما

وقول الشاعر : (6)

خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر

ومثله قول الشاعر: (7)

أقيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحولا

وقول الشاعر : (8)

فصدت وقالت بل تريد فضيحتي وأحبب إلى قلبي بها متعضبا

(1) ينظر :شرح المقدمة الجزولية 891 ، 892 .
(2) الارتشاف 4/ 2072
(3) شرح الكافية الشافية 1097/2 ، وشرح التسهيل 3/ 42
(4) ينظر : شرح التسهيل 41/3 ، وشرح الكافية الشافية 2 / 1097 ، وتوضيح المقاصد 2 / 900 .
(5) البيت من الطويل ، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه تحقيق د. يحيى الجبوري ـ مؤسسة الرسالة . الرسالة 1991م صـ 142 برواية :

وقال نبي المسلمين تقدموا وحبّ إلينا أن تكون المقدما

وقد ورد البيت ردا على المبرد الذي منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله بالظرف والمجرور ، ينظر : المقاصد النحوية 1482/3 ، وشرح المكودي على الألفية 203/1 .
(6) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، وهو في المقاصد النحوية 1484/3 .
(7)البيت من الطويل وهو لأوس بن حجر ، في ديوانه تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر ـ الثالثة 1979م صـ 83 ، وهو في التذييل والتكميل 10 / 214 .
(8)البيت من الطويل لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ـ طبعة دار القلم . بيروت صـ 21 ، وهو في شرح الكافية الشافية 1097/2، التذييل والتكميل 214/10 ، تمهيد القواعد 2631/6 .

وأما صحة هذا الفصل قياسا فمن قبل أن الظرف والجار والمجرور مغتفر الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه مع أنهما كالشيء الواحد، فاعتبار الفصل بهما بين فعلى التعجب والمتعجب منه وليسا كالشيء الواحد أحق وأولى. وأيضا فإن بئس أضعف من فعل التعجب ، وقد فصل بينه وبين معموله بالجار والمجرور في قوله تعالى : {بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا} (1) فأن يقع مثل ذلك بين فعل التعجب ومعموله أولى بالجواز.(2)

وكذلك قياسا على الحروف الناسخة ، ففعل التعجب وإن لم يتصرف فليس يكون بأضعف من الحروف ؛ لأنه لم يخرج من الفعل إذا لم يتصرف . (3)

وقد منع الفصل بين فعل التعجب ومعموله أكثر البصريين ، قال سيبويه في باب ما يَعْمَلُ عَمَلَ الفعل ولم يَجْرِ مَجرى الفعل ،ولم يَتمكَّن تمكُّنَه : وذلك قولك ما أحْسَنَ عبدَ الله... ، ولا يجوز أن تُقَدَّمَ عبدَ الله وتؤخَّرَ (ما) ولا تزيلَ شيئاً عن موضعه، ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا. (4)

فظاهر عبارته (ولا تقول فيه ما يُحْسِنُ، ولا شيئاً مما يكون في الأفعال سوى هذا) يفيد أن فعل التعجب يمتنع فيه كل ما جاز في الأفعال المتصرفة من تصرف ، وفصل بينه وبين معموله ، وتقديم معموله ، وغيره مما يجوز في الأفعال المتصرفة .

وقد علل مانعو الفصل بأن فعل التعجب يجري مجرى الأمثال في لزومه طريقة واحدة ، والأمثال الألفاظ فيها مقصورة على السماع نحو قولهم : (الصيف ضيعت اللبن) (5) يقال ذلك بلفظ التأنيث ، وإن كان المخاطب مذكرا ، يؤكد ذلك قول المبرد :" لِأَن هَذَا الْفِعْل لما لم يتَصَرَّف لزم طَرِيقَة وَاحِدَة وَصَارَ حكمه كَحكم الْأَسْمَاء ، وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك تَقول أَقَامَ عبد الله زيدا فتنقلب الْوَاو ألفا لِأَنَّهُ فعل وَتقول فِي الِاسْم هَذَا أقوم من ذَا فَلَا يعل وَتقول فِي التَّعَجُّب مَا أقوم زيدا وَمَا أبيعه فَيكون هَذَا الْفِعْل لاحقا بالأسماء لما أَخْبَرتك بِهِ من قلَّة تصرفه (6)

---

(1) سورة الكهف: 50
(2)شرح التسهيل 41/3 ، 42 .
(3) علل النحو للوراق 1/ 332 .
(4)الكتاب (1/ 72، 73)
(5)ينظر : شرح ابن يعيش 422/4 ، وشرح الشاطبي على الألفية 499/4 .
(6)المقتضب (4/ 178)

ومع ذلك فللمبرد نص ظاهره يفيد جواز الفصل ، حيث قال : وَتقول مَا أحسن إنْسَانا قَامَ إِلَيْهِ زيد وَمَا أقبح بِالرجلِ أَن يفعل كَذَا فالرجل الْآن شَائِع وَلَيْسَ التَّعَجُّب مِنْهُ وَإِنَّمَا التَّعَجُّب من قَوْلك أَن يفعل كَذَا كنحو مَا أقبح بِالرجلِ أَن يشْتم النَّاس تَقْدِيره مَا أقبح شتم النَّاس بِمن فعله من الرِّجَال(1)

3 . مباشرة نون التوكيد:

يعرب المضارع ما لم تتصل به نون التوكيد خفيفة أو ثقيلة ، فإنه حينئذ يبنى ؛ لاتصالها ، نحو : هل تضربنَّ يا رجل ، ، قال سيبويه : " وقد يبنى مع ذلك على الفتحة في قولك هل تفعلنّ"([2]).

ولو فصل بينها وبين الفعل بألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة . بقي على إعرابه ، نحو : هل يفعلانّ، وهل يفعلنّ ، وهل تفعلنّ ، هذا هو المشهور والمنصور([3]) أي الراجح ؛ وذلك لأن الفعل إذا باشرته نون التوكيد ـ ويكون ذلك في المضارع الذي علامة رفعه الضمة قبل التوكيد بالنون ـ ركب معها تركيب خمسة عشر ، وبني على فتح الجزأين ؛ لأن النون قد خصته بالاستقبال ، ومنعته الحال ، فبعد عن شبه الاسم ، واستحق البناء على الأصل في الأفعال . ([4])

ولم يبن الفعل مع الحاجز ؛ لأنه لا تتركب ثلاثة أشياء فتجعل كشيء واحد.([5])

وقد اعترض علىه البعض بأنهم قد ركبوا ثلاثة أشياء في قولهم (لا ماء بارد) ببناء الوصف معها على الفتح.

وقد أجيب : بأن (لا) إنما دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف ، وجعلهما كالشيء الواحد ، ولا يقاس على باب (لا) غيره ، فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ، ثم إدخال

(1)المقتضب (4/ 187)
(2)الكتاب (1/ 20)
(3) شرح الأشموني 46/1 ، وحاشية الصبان 1 / 93 .
(4) الإعراب أصل في الأسماء لأن أكثر الأسماء معرب ، والأقل منها مبني ، فليس في الأفعال معرب إلا الفعل المضارع في بعض الأحوال ، فلكثرة الإعراب في الأسماء حكم عليه بأنه أصل فيها ، ولقلته في الأفعال حكم عليه بأنه فرع فيها . المنتخب الأكمل للخفاف
(5) التذييل والتكميل 127/1 .

نون التوكيد . ([1])

هذا وقد عزا بعضهم([2]) إلى الأخفش بناء المضارع مع نون التوكيد مطلقا ، باشرته أم لم تباشره ، وقد احتجوا لذلك بأنها من خواص الفعل ، فتأكيده بها مبعد لمقتضى الإعراب ، وهو يشبه الاسم فيرجع إلى أصله من البناء .

ولا حجة له في ذلك ؛ لأنه يستلزم بناء المضارع المجزوم والمسبوق بحرف التنفيس ، والمسند الى ياء المخاطبة وهذا باطل . ([3]) فالأصل في البناء التركيب لا الاختصاص .

ونقل عن بعضهم إعرابه مطلقا ، اتصلت به نون التوكيد أو لم تتصل ، وكلامه يوهم أن الاتصال مشروط وأن تخلفه ممكن . ([4])

4 . (الواو لمطلق الجمع)

تقع الواو في الكلام على وجوه منها العطف ، وقد اختلفوا فيما تدل عليه الواو العاطفة على أقوال ، المشهور منها دلالتها على مطلق الجمع ، من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب . (5)

قال بعض النحاة : " أما الواو فلمطلق الجمع بين المتعاطفين ، من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح " (6)

وقد كثر القائلون به ، حتى عده بعضهم إجماعا (7)،قال ابن يعيش : " ولا نعلم أحدا يوثق بعربيته يذهب إلى أن الواو تفيد الترتيب(8)

وقد ذهب إليه سيبويه ، وبين المراد من مطلق الجمع بقوله في باب ما أَشْرَكَ بين الاسمْينِ فى الحرف الجارّ فَجَرَيا عليه كما أَشرك بينهما فى النَّعْت فَجَرَيا على المنعوت : "

---

(1) شرح الأشموني 93/1 ، وحاشية الصبان 93/1 .
(2) ينظر : شرح ابن عقيل 1/ 39 .
(3) تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني ـ تحقيق د . محمد بن عبد الرحمن المفدي ـ الأولى . 1983م 129/1
(4) تعليق الفرائد129/1، وينظر :توضيح المقاصد 1/ 306
(5)الفصول المفيدة ـ صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (تـ761هـ) تحقيق حسن موسى الشاعر ـ دار البشير – عمان ـ الأولى، 1410هـ 1990م صـ 37 .
(6)التصريح بمضمون التوضيح 651/2 .
(7)شرح السيرافي 2/ 033
(8) شرح ابن يعيش 7/5

وذلك قولك: مررتُ برجل وحمار قبل. قالوا وأشركت بينهما فى الباءِ فجريا عليه، ولم تَجعلْ للرَّجل منزلةً بتقديمك إيّاه يكون بها أَوْلَى من الحمار، كأنك قلت مررتُ بهما. فالنفىُ فى هذا أن تقولَ: ما مررتُ برجلٍ وحمار، أي ما مررت بهما، وليس في هذا دليل على أنه بدأ بشيء قبل شيء، ولا بشيء مع شيء، لأن يجوز أن تقول: مررت بزيد وعمرو والمبدوء به في المرور عمرو، " ويجوز أن يكون زيداً "، ويجوز أن يكون المرورُ وَقَعَ عليهما فى حالةٍ واحدة.

فالواوُ تَجمع هذه الأشياءَ على هذه المعانى. فإذا سمعتَ المتكلِّمَ يَتكلّم بهذا أَجبتَه على أيَّها شئتَ؛ لأنها قد جَمعتْ هذه الأشياءَ. وقد تقول: مررت بزيد وعمرو، على أنّك مررت بهما مُرُورَيْن، وليس فى ذلك " دليلٌ " على المرور المبدوء به، كأنّه يقول: ومررت أيضاً بعمرو. فنفْىُ هذا: ما مررتُ بزيد وما مررتُ بعمرو.(1)

وقد وافقه الفراء فقال في معرض تعليقه على قوله تعالى {خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ} (2) ، فأما الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأول والأوّل الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدًا، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة، وَإِذَا قلت: زرت عبد الله ثُمَّ زيدًا، أو زرت عبد الله فزيدًا كَانَ الأوّل قبل الآخِر، إلا أن تريد بالآخر أن يكون مردودًا عَلَى خبر المخبر فتجعله أوّلا. (3)

ومستندهم في إفادتها مطلق الجمع ما ثبت في الاستقراء الصحيح لما لا يحتمل الترتيب أو يقتضي خلافه ، كقوله تعالى {وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ} (4)، وقوله تعالى في موضع آخر :{وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا} (5) ، إذ القصة واحدة ، فلو كانت الواو تقتضي الترتيب لوقع التناقض بين مدلولي الآيتين . (6)

ومثله قوله تعالى : { يَامَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ}(7) فمعلوم أن الركوع في شرعها مقدم على السجود ، ومنه قوله (ρ) (لَا تَقُولُوا مَا شَاءَ اللهُ وَشَاءَ فُلَانٌ، وَلَكِنْ

(1)الكتاب (1/ 734) (1/ 834)
(2) سورة النساء من الآية : 1
(3)معاني القرآن للفراء (1/ 693)
(4) سورة البقرة من الآية: 85
(5) سورة الأعراف من الآية: 161
(6)المقاصد الشافية 5/ 77
(7) سورة آل عمران: 34

قُولُوا: مَا شَاءَ اللهُ ثُمَّ شَاءَ فُلَانٌ) (1)

واستندوا كذلك على القياس حيث وجدوا الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب ، وتمتنع من موضع يجب فيه الترتيب ، فمن الأول قولك : المال بين زيد وعمرو ، ولو قلت (فعمرو) لم يجز ، لأن (بين) يقتضي أكثر من واحد ، ومن ذلك سواء زيد وعمرو ، سيان زيد وعمرو ، ومن ذلك : اختصم زيد وعمرو

ومنه أيضا أن العطف بالواو نظير التثنية ، والتثنية لا تفيد سوى الاجتماع .

ومن الثاني : أن الواو لا تستعمل في جواب الشرط لما كان مترتبا على الشرط (2)

وقد عزي إلى بعض الكوفيين (3) وقطرب (4)والشافعي (5) أنها تفيد الترتيب في اللفظ ، حيث يستحيل الجمع (6)، كقوله تعالى {ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا} (7) ، ومثله قوله تعالى{إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ } (8)

وقد أجيب عن ذلك بأن الترتيب ليس مستفادا من الواو بل بدليل من خارج ، مثل فعله (ρ) ، أو من نص الآية الكريمة (9) فقد قال (ρ) ردا على سؤال الصحابة (بم نبدأ؟) فقال : (نبدأ بما بدأ الله به) (10)فبدأ بالصفا ، فلو كانت تقتضي ترتيبا لما سألوه (ρ) وهم العارفون بلسان العرب . (11)

---

(1)ينظر : شرح المفصل 8/5 ، والحديث رواه أحمد في مسنده طبعة الرسالة (83/ 073)
(2)اللباب 814/1 ، وشرح المفصل 7/5 .
(3)همع الهوامع 3/ 581 ، 681 .
(4) مغني اللبيب 1/ 464 ، والجنى الداني 851/1 .
(5)توضيح المقاصد 1/ 231 .
(6)الجنى الداني 951/1 .
(7) سورة الحج: 77
(8) سورة البقرة: 851
(9)ينظر أدلتهم والرد عليها في الفصول المفيدة 98،88/1 .
(10)ينظر : موطأ مالك ـ مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (تـ 179هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي ـ مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية ـ أبو ظبي – الإمارات ـ الأولى، 1425 هـ - 2004 م 3/ 445 ، وسنن ابن ماجة ـ ابن ماجة ـ وماجة اسم أبيه يزيد ـ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (تـ 273هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط ـ عادل مرشد ـ محمَّد كامل قره بللي ـ عَبد اللَّطيف حرز الله ـ دار الرسالة العالمية ـ الأولى، 1430 هـ - 2009 م 4/ 852 ، تحقيق شعيب الأرنؤوط ، والسنن الكبرى ـ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (تـ 303هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي ـ مؤسسة الرسالة – بيروت ـ الأولى، 1421 هـ - 2001 م 4/ 931
(11)ينظر : المقاصد الشافية 5/ 87 .

5 . (ربه رجلا)

اختصت رب بجر النكرة ، لأنها تفيد التقليل ، والتقليل يتصور فيها دون المعرفة ، وإنما لم تدخل على مضمر لأن الضمائر معارف ، وأما إدخالها على الضمير في مقام التفخيم والمدح نحو (ربه رجلا) ، فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر للنكرة ؛ إذ كان إضمارا على غير تقدم ذكر ، ومحتاجا إلى تفسير بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، قال سيبويه : " باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمَرا ... ومثل ذلك: رُبّه رجلا، كأنك قلت: ويحه رجلا، في أنه عمل فيما بعده، كما عمل ويحه فيما بعده لا في المعنى. وحسبُك به رجلا مثل نِعم رجلا في العمل وفي المعنى؛ وذلك لأنهما ثناء في استيجابهما المنزلة الرفيعة.ولا يجوز لك أن تقول نعمَ ولا رُبّه وتسكت؛ لأنهم إنما بدؤوا بالإضمار على شريطة التفسير، وإنما هو إضمار مقدم قبل الاسم، والإضمار الذي يجوز عليه السكوت نحو زيدٌ ضربتُه إنما أضمر بعد ما ذكر الاسم مظهرا، فالذي تقدم من الإضمار لازمٌ له التفسير حتى يبينه، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب مظهر. (1)

فالهاء في (ربه) منعت إضافة رب إلى رجل ، كما منعت الهاء (ويح) أن تضاف إلى رجل ، ولا يكون في موضع الإضمار في هذا الباب (2)

وقد اختلفوا في مطابقة هذا الضمير للمميز أو عدم مطابقته له ، فالمشهور إفراده وتذكيره ، استغناء بتثنية تمييزه وجمعه وتأنيثه (3) ، فيقال : ربه رجلا ، وربه امرأة ، وربه رجلين ورجالا ، وربه امرأتين ونساء.

فشهرته تعني رجحانه على غيره ، ذلك لأن إدخال (ربّ) على الضمير ليس بقياس ، ولولا السماع لما قبل ، فهو كناية عن مجهول مبهم ، وليس قبله اسم يعود عليه . (4)

والضمير المفرد المذكر أشد إبهاما من غيره ؛ لأنك لا تستفيد منه إذا لم يتقدمه ما

---

(1)الكتاب (2/ 571، 671)
(2)التعليقة 913/1 .
(3)شرح التسهيل 581/3
(4)ينظر : الأصول 2/ 992 ، واللباب 374/1 ، وأمالي ابن الحاجب ـ عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (646هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ـ دار عمار ـ الأردن، دار الجيل – بيروت 1409 هـ - 1989 م 1/ 203

يعود عليه إلا معنى (شيء ، وشيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، ولو ثنيته وجمعته وأنثته لتخصص بسبب إفادة معنى التثنية والجمع والتأنيث ، والقصد بهذا الضمير الإبهام ، فما كان أوغل فيه كان أولى . (1)

وقد ورد المسموع بإفراد الضمير وتذكيره ، مع كون المميز جمعا كقول الشاعر : (2)

ربـــه فتيـــة دعـــوت إلـــى مـــا يُـــورث الْمجـــد دائبـــا فَأَجَـــابُوا

وقد حكى الكوفيون عن العرب تثنيته وجمعه وتأنيثه ، فيطابق التمييز ، وذلك نحو ربهما رجلين ، وربهم رجالا ، وربها امرأة ، وربهن نساء ، فكأنه رد كلام سابق، كأنه قيل له : مالك جوار ، قال : ربهن جوار قد ملكت (3)

وقد وافقهم ابن جني فأجاز دخولها على مضمر مطابق للمميز بقوله : فأما قولهم: ربه رجلًا وربها امرأة, فإنما جاز ذلك لمضارعة هذا المضمر للنكرة؛(4)

أما الرضي فيجيز المطابقة قياسا على قوله : ويلمها روحه ، ويا لها قصة ، ويا لك من ليل ، وقد تصرف في الضمير . (5) فكذلك يتصرف في ضمير المميز مع (رب) .

6 . الضمير في (أنت)

تزاد التاء في مواضع منها (أنت) وفروعه على المشهور(6) ، و شهرته تعني رجحانه ، فابن يعيش يقول عن زيادتها: (والصواب ما ذكرنا) (7)

وقد صرح سيبويه بأن التاء في (أنت) (8) بمنزلة الكاف في (رويدك) فقال : "وهذه الكاف التى لحقت رويداً إنّما لحقت لتُبيَّنَ المخاطَبَ المخصوصَ، لأنّ رُوَيْدَ تقع للواحد والجميع،

---

(1)شرح الرضي على الكافية 842/4 .

(2) البيت من الخفيف ، وهو بلا نسبة في مغني اللبيب 638/1 ، وهمع الهوامع 435/2 ، وحاشية الصبان 86/2 .

(3)الأصول في النحو 1/ 224.

(4)الخصائص (2/ 22) وسر صناعة الإعراب - أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) - دار الكتب العلمية بيروت-لبنان - الأولي 2000م1/ 123 .

(5)شرح الرضي على الكافية 4/ 842 ، وينظر 2 / 95 .

(6)توضيح المقاصد 3/ 5451

(7) شرح ابن يعيش 2/ 703 . وقد اقتصر كثير من النحاة (7) على ذكر هذا الرأي ، ينظر : علل النحو للوراق 714،614/1 ، وتوضيح المقاصد 3/ 5451 ، والأشموني 4/ 96 ، ومغني اللبيب صـ14 .

(8)الكتاب (1/ 542، 233/3

والذَّكر والأُنثى، فإنَّما أَدخل الكافَ حين خاف الْتباسَ مَنْ يَعنى بمن لا يعنى(1)

وكذلك التاء ترفع إبهام الضمير الذي هو (أن) فإن كانت مفتوحة دلت على أنه ضمير المذكر ، وإن كانت مكسورة دلت على أنه ضمير المؤنث ، فالتاء تتغير حسب المخاطب ، وتتصل به علامة جمع المذكر والمؤنث (أنتم وأنتن) ، و(أن) لا تتغير ، وعليه فالثابت أصل المتغير .

وقد نقل عن ابن كيسان ما ارتضاه بعض المتأخرين من أن الضمير هو التاء ، و(أن) تقوية لها ، ذلك أن (التاء) لما لم تقم بنفسها عند انفصالها أدغمت بـ (أن) ، فالتاء ضمير يدل على المخاطب المذكر أو المؤنث ، وهذه الدلالة لا تكون مع (أن) .

وقد اعترض عليه بعدم النظير ، فالشيء لا يكون عمادا لما هو أقل منه ولا تبعا له .(2)

وأما ما نسب إلى الفراء من كون الضمير في (أنت) وفروعه هو الاسم بكماله ، والتاء من نفس الكلمة ، فهذا هو الأيسر ، أخذا بظاهر اللفظ ، فالأصل البساطة وعدم التركيب ، وكذلك المتعارف عليه بين المعربين إعراب (أنت) وفروعه كلمة واحدة ، من غير فصل ، ففصل البنية والخلاف في أصل الكلمة لا طائل تحته .

(1)المرجع السابق (1/ 442)
(2)الانصاف 2 / 475 .

الخاتمة

أسفر البحث في مصطلح (المشهور) عن مدى حاجة الكثير من المصطلحات النحوية إلى مزيد من التحرير والضبط ، لأن في ضبطها وتحريرها ثراء للدرس النحوي ، إضافة إلى عدة نتائج منها :

- ورد لفظ (مشهور) في مؤلفات متقدمي النحاة وصفا لبعض الظواهر ، لا حكما في إثبات قاعدة ، أو رأي ، بخلافه عند المتأخرين ، فقد استعملوه وصفا أو حكما ، ولم يفرق النحاة بين المعروف والمشهور بمعناه اللغوي ، في حين فرق بينهما اللغويون .
- تعددت أسباب الشهرة في النحو العربي ، لكنه برز منها شهرة العالم أو شهرة اللغة أو شهرة القائلين بالرأي .
- عرفت الشهرة في النحو العربي عديدا من الصيغ التي كثر استعمالها في كتب النحاة ، فكان منها (اشتهر / الأشهر / مشهور) ولكل صيغة منها دلالتها التي لا تشبه فيها غيرها ، فاشتهر تدل على التضعيف والاشهر تدل على خلاف الرأي وصاحب الغلبة ، والمشهور تدل على الذيوع والانتشار ، وكان منها صيغ جيدة ، لكنها لم تتداول كثيرا بين النحاة كـ (شهير) .
- وجد لفظ المشهور في كتب النحو منفردا بمادة (شهر) ، كما وجد مقترنا بغيره من الأحكام النوعية كالأشهر الأجود ، أو الكمية كالأشهر الأكثر ، أو الوصفية كالمشهور الفصيح .
- تعددت دلالات المشهور حسب السياق الوارد به ، فأخذ معنى الشائع والكثير والمطرد والراجح ، مما يدل على رحابة المصطلح ، واتساع كثير من النحاة في استعمال دلالاته .

فهرس المراجع

- . مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية . الثانية، 1428 هـ
- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسى. تحقيق وشرح ودراسة الدكتور/رجب عثمان . مراجعة الدكتور / رمضان عبد التواب . الأولى 1418هـ . 1998م . مطبعة المدني .
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك . برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى 767 هـ)تحقيق د. محمد بن عوض بن محمد السهلي . أضواء السلف – الرياض . الأولى، 1373 هـ - 1954 م.
- أسرار العربية . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ) . دار الأرقم بن أبي الأرقم . الأولى 1420هـ- 1999م
- الأصول في النحو . أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (316هـ) تحقيق . عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت
- إعراب القرآن للنحاس . أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (338هـ) وضع حواشيه وعلق عليه . عبد المنعم خليل إبراهيم . منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت . الأولى، 1421 هـ
- الاقتراح في أصول النحو . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (تـ 911هـ) حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح) . دار القلم، دمشق . الأولى، 1409 - 1989 م
- الإقناع في القراءات السبع . أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري الغرناطي، أبو جعفر، المعروف بابن البَاذِش (تـ 540هـ) . دار الصحابة للتراث
- الألغاز النحوية عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (تـ 911هـ)ـ المكتبة الأزهرية للتراث عام النشر: 1422 هـ - 2003 م

- أمالي ابن الحاجب . عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي (646هـ) تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة . دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت 1409 هـ – 1989م
- أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري (تـ 542هـ) تحقيق محمود محمد الطناحي نشر: مكتبة الخانجي القاهرة/الطبعة الطبعة الأولى سنة1413 هـ
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين . البصريين والكوفيين . عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (577هـ) . المكتبة العصرية . الأولى 1424هـ- 2003م
- البديع في علم العربية . مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (تـ 606 هـ) تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية . الأولى، 1420 هـ
- البديع في علم العربية مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (تـ 606 هـ) تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية . الأولى، 1420 هـ
- تاج العروس من جواهر القاموس . محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (1205هـ) . مجموعة من المحققين . دار الهداية
- التبصرة والتذكرة : أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (تـ 806هـ) تحقيق ودراسة: العربي الدائز الفرياطي
- تحقيق مجموعة محققين . معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة. الأولى، 1428 هـ – 2007 م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل . أبو حيان الأندلسي . تحقيق د حسن هنداوي . دار القلم دمشق .

- التصريح بمضمون التوضيح في النحو . خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (905هـ) . دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان . الأولى 1421هـ– 2000م
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد .محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر الدماميني . تحقيق د . محمد بن عبد الرحمن المفدي . الأولى . 1983م
- التعليقة على كتاب سيبويه . الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (تـ 377هـ) تحقيق د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب) . الأولى، 1410هـ – 1990م
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك . أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، الأولى 2008م
- الجنى الداني في حروف المعاني أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان . الأولى 1992 م
- حاشية الصبان على شرح الأشمونى : أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (تـ 1206هـ) . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان . الأولى 1417 هـ –1997م
- حجة القراءات عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (403هـ) . تحقيق سعيد الأفغاني . دار الرسالة
- الحجة للقراء السبعة : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (تـ 377هـ) تحقيق بدر الدين قهوجي – بشير جويجابي راجعه ودققه: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق . دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت . الثانية، 1413 هـ – 1993م
- الخصائص . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (392هـ) . الهيئة المصرية العامة للكتاب . الرابعة
- دراسات في النحو . صلاح الدين الزعبلاوي مصدر الكتاب: موقع اتحاد كتاب العرب

- دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون . القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (القرن 12هـ) عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص . دار الكتب العلمية – لبنان / بيروت . الأولى، 1421هـ – 2000م
- ديوان العباس بن مرداس السلمي تحقيق د. يحيى الجبوري . مؤسسة الرسالة . الرسالة 1991م
- ديوان النابغة الذبياني . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (ذخائر العرب) دار المعارف الثانية 1985م
- ديوان أوس بن حجر تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر . الثالثة 1979م
- ديوان شعر حاتم بن عبد الله الطائي وأخباره . صنعة يحيى بن مدرك الطائي . تحقيق د. عادل سليمان جمال . مكتبة الخانجي . الثانية 1990
- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق د. محمد يوسف نجم . دار صادر
- ديوان عمر بن أبي ربيعة . طبعة دار القلم . بيروت
- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي تحقيق د. إيميل يعقوب . دار الكتاب العربي 1996م
- ديوان لبيد بن ربيعة العامري .تحقيق حمدو طماس . دار المعرفة . الأولى 2004م
- سر صناعة الإعراب – أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) . دار الكتب العلمية بيروت–لبنان . الأولي 2000م
- سنن ابن ماجة ـابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (تـ 273هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله . دار الرسالة العالمية . الأولى، 1430 هـ – 2009 م
- السنن الكبرى . أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (تـ 303هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي . مؤسسة الرسالة – بيروت . الأولى، 1421 هـ – 2001 م

- شرح ابن الناظم . بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت 686 هـ) تحقيق محمد باسل عيون السود . دار الكتب العلمية . الأولى، 1420 هـ - 2000 م
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ابن عقيل ، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (المتوفى : 769هـ)المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه الطبعة : العشرون 1400 هـ - 1980 م
- شرح أبيات سيبويه للسيرافي . يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (تـ 385هـ) تحقيق الدكتور محمد علي الريح هاشم راجعه: طه عبد الرءوف سعد . مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر عام النشر: 1394 هـ - 1974 م
- شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (تـ 900هـ) . دار الكتب العلمية بيروت- لبنان . الأولى 1419هـ-1998مـ
- شرح التسهيل . جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك.تحقيق الدكتور/عبد الرحمن السيد، والدكتور / محمد بدوي المختون . هجر للطباعة والنشر . القاهرة . الأولى 1990م
- شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب . الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي 686 هـ . تحقيق د. يوسف حسن عمر . 1395 - 1975 م . جامعة قار يونس – ليبيا
- شرح ألفية ابن مالك للشاطبي الكتاب: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك). أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى 790 هـ)
- شرح الكافية الشافية . محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت 672هـ) تحقيق د عبد المنعم أحمد هريدي . جامعة أم القرى مركز

البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة . الطبعة الأولى

- شرح المفصل . موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643هـ) . إدارة الطباعة المنيرية . مصر
- شرح شافية ابن الحاجب – محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، نجم الدين (ت 686هـ) تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف و محمد محيى الدين عبد الحميد – دار الكتب العلمية بيروت – لبنان 1975 م
- شرح شذور الذهب . شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي (تـ 889هـ)تحقيق نواف بن جزاء الحارثي . عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية (أصل الكتاب: رسالة ماجستير للمحقق) . الأولى، 1423هـ/2004م
- شرح كتاب سيبويه لأبى سعيد السيرافى . تحقيق الدكتور/ رمضان عبد التواب . الهيئة المصرية العامة للكتاب 1990م
- علل التثنية . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (تـ 392هـ) تحقيق الدكتور صبيح التميمي . مكتبة الثقافة الدينية – مصر
- علل النحو . محمد بن عبد الله بن العباس، ابن الوراق (381هـ) تحقيق محمود جاسم محمد الدرويش . مكتبة الرشد – الرياض / السعودية . الأولى، 1420 هـ - 1999م
- غريب الحديث للخطابي ـأبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (تـ 388 هـ)تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغرباوي خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي . دار الفكر – دمشق عام النشر: 1402 هـ - 1982 م
- الفائق في غريب الحديث . أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (تـ 538هـ)تحقيق علي محمد البجاوي –محمد أبو الفضل إبراهيم . دار المعرفة – لبنان . الثانية

- الفروق اللغوية . أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (395هـ) . حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم . دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر
- الفصول المفيدة . صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (تـ 761هـ) تحقيق حسن موسى الشاعر . دار البشير – عمان . الأولى، 1410هـ 1990م
- الكافية في علم النحو . ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (646 هـ) تحقيق د/صالح عبد العظيم الشاعر . تحقيق الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر . مكتبة الآداب – القاهرة . . الأولى، 2010 م
- الكتاب . عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (180هـ) تحقيق . عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي، القاهرة . الثالثة، 1408 هـ - 1988م
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم . محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمّد صابر الفاروقي الحنفي التهانوي (تـ بعد 1158هـ) تقديم وإشراف ومراجعة: د. رفيق العجم تحقيق: د. علي دحروج نقل النص الفارسي إلى العربية: د. عبد الله الخالدي الترجمة الأجنبية: د. جورج زيناني . مكتبة لبنان ناشرون – بيروت . الأولى – 1996م.
- كشف الخفا ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس ، للشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
- اللباب . أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت 616هـ) تحقيق د. عبد الإله النبهان . دار الفكر – دمشق . الأولى، 1995م
- لسان العرب . محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (711هـ) . دار صادر – بيروت . الثالثة – 1414 هـ
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ) . وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية 1999م

- المرتجل في شرح الجمل . أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (492 – 567 هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) . دمشق، 1392 هـ – 1972 م مسند أحمد بن حنبل . . أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (تـ 241هـ)تحقيق أحمد محمد شاكر . دار الحديث – القاهرة . الأولى، 1416 هـ – 1995 م
- المصباح المنير . أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (تـ نحو 770هـ) . المكتبة العلمية – بيروت
- معاني القرآن . أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (207هـ)تحقيق . أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي . دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر . الأولى
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب . عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) تحقيق د. مازن المبارك/ محمد علي حمد الله . دار الفكر – دمشق . السادسة، 1985م
- مقاييس اللغة . أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (تـ 395هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون . دار الفكر عام النشر: 1399هـ – 1979م.
- المقتضب . محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (285هـ)تحقيق . محمد عبد الخالق عظيمة . عالم الكتب. – بيروت
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني . أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (تـ 392هـ) . دار إحياء التراث القديم . الأولى في ذي الحجة سنة 1373هـ – أغسطس سنة 1954م
- موطأ مالك . مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (تـ 179هـ) تحقيق محمد مصطفى الأعظمي . مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية – أبوظبي – الإمارات . الأولى، 1425 هـ – 2004 م
- نتائج الفكر أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (تـ 581هـ) . دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: 1412 – 1992 م

- النحو الوافي . عباس حسن (1398هـ)دار المعارف . الطبعة الخامسة عشرة
- هجاء الاضياف حميد بن مالك الارقط حنا بن جميل حداد ، مجلة جذور (النادي الأدبي بجدة) فبراير 1998م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (911هـ) تحقيق . عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية – مصر

فهرس الموضوعات

مقدمـــــة

المبحث الأول

أصول الشهرة في النحو العربي

أولا. أسباب الشهرة

ثانيا . صيغ الشهرة

ثالثا . صور الشهرة

المبحث الثاني

دلالات المشهور في النحو العربي

أولا . الشائع

ثانيا . الكثير

ثالثا . المطرد

رابعا . الراجح

الخاتمة

المراجع

فهرس الموضوعات